



Distr.  
GENERAL

A/36/276  
10 November 1981  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون  
البند ٧٢ (ب) من جدول الأعمال

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفوئية  
في حالات الكوارث

تقديم المساعدة للمناطق المنكوبة بالجفاف في جيبوتي

تقرير الأمين العام

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٣٥/١٠ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والمعنون "تقديم المساعدة إلى المناطق المنكوبة بالجفاف في أوغندا وجيبوتي والسودان والصومال"، في جملة أمور: (أ) أن يقوم في أبكر وقت ممكن، بالتشاور مع مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمنظمات المعنية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، باسناد مسؤولية مساعدة تلك البلدان في المنطقة إلى الهيئة المختصة في المنظومة، على أن توفر لها الأموال من التبرعات وتكون مسؤولة عن تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة لدعم جهود الانعاش والانعاش التي تبذلها البلدان المعنية وتقدم أيضا مساعدة مباشرة إلى حكومات تلك البلدان في تنسيق المدخلات الآتية من المصادر المانحة وفي تعزيز قدراتها الوطنية والاقليمية على تخفيف آثار الجفاف في المستقبل والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستمرة؛ (ب) أن يحشد المساعدة الدولية للسكان المنكوبين بالجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى في البلدان الأربعة المعنية؛ (ج) أن يوفد، على وجه الاستعجال، بعثة مشتركة بين الوكالات إلى أوغندا وجيبوتي والسودان والصومال لتقييم الاحتياجات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل لحكومات تلك البلدان من أجل سكانها المنكوبين بالجفاف؛ (د) أن يقدم تقريرا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨١ عن النتائج التي توصلت إليها البعثة المشتركة بين الوكالات بشأن الاحتياجات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل للحكومات المعنية وأن يقدم أيضا تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار.

٢ - وتنفيذا لقرار الجمعية العامة ٦٠/٣٥ بعث الأمين العام في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ برسائل للدول الاعضاء والمؤسسات المالية الدولية ذات الصلة يشير فيها الى تقرير البعثة التي قامت بزيارة هذه البلدان في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ تلبية لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٠/١٨٠ ويناشد المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة لمعالجة الآثار المباشرة الناجمة عن الجفاف . كما لفتت هذه الرسائل النظر الى الفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٦٠/٣٥ وأبلغت الدول الاعضاء أنه قد تم اتخاذ الترتيبات مع مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي بحيث تسند لاحدى وحدات برنامجه مسؤولية مساعدة البلدان المصابة في المنطقة وتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة لدعم الانعاش والاعمار في هذه البلدان . وكذلك ناشد الأمين العام الدول الاعضاء تقديم تبرعات لتغطية التكاليف اللازمة لتشغيل هذه الوحدة .

٣ - وقد تم تنظيم بعثة من وكالات متعددة قامت بزيارة اوغندا من ٢٥ الى ٣٠ ايلول/سبتمبر، والصومال من ١ الى ٨ تشرين الأول/أكتوبر، وجيبوتي من ٨ الى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، والسودان من ١٥ الى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ وقد ارفق تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات التي قامت بزيارة جيبوتي بهذا التقرير . أما تقارير البعثة عن البلدان الأخرى فقد تم اصدارها كوثائق مستقلة : اوغندا (A/36/274) والصومال (A/36/275) والسودان (A/36/277) .

المرفق

تقرير البعثة المعنية بالجفاف والمشاركة بين الوكالات الموفدة الى جيبوتي  
( ٨-١٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ )

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	١ - ٦	..... مقدمة - أولا
٣	٧ - ٣١	..... موجز النتائج والتوصيات الرئيسية - ثانيا
٩	٣٢ - ٣٦	..... الخلفية العامة - ثالثا
١٠	٣٧ - ٣٨	..... متابعة بعثة الطوارئ للجفاف لعام ١٩٨٠ - رابعا
		..... الوضع الحالي والتدابير متوسطة وطويلة الأجل المقترحة - خامسا
١٠	٣٩ - ١٠٤	..... للتخفيف من آثار الجفاف
١٠	٣٩ - ٤٦	..... التخطيط - ألف
١٣	٤٧ - ٥٣	..... حالة الاغذية - باء
١٤	٥٤ - ٧٤	..... الثروة الحيوانية والزراعة والمصايد - جيم
٢١	٧٥ - ٧٩	..... موارد المياه - دال
٢٣	٨٠ - ٨٣	..... النقل - هاء
٢٤	٨٤ - ٩٠	..... الارصاد الجوية والهيدرولوجيا التشغيلية ... واو
٢٦	٩١ - ٩٦	..... الجفاف والتصحر - زاي
٢٨	٩٧ - ١٠٤	..... الصحة - حاء
٣٠	١٠٥ - ١٠٦	..... التعاون الاقليمي : آراء حكومة جيبوتي - سادسا

تذييل

٣١ المشتركون في البعثة المعنية بالجفاف والمشاركة بين الوكالات الموفدة الى جيبوتي

## أولا - مقدمة

١ - استمعت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين الى بيان أدلى به منسق الامم للإغاثة في حالات الكوارث ، أمام اللجنة الثانية في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ (١) بشأن ما لسنوات متعاقبة من الجفاف من آثار فادحة على أوغندا وجيبوتي والسودان والصومال وما ترتب على ذلك من نقص في المواد الغذائية والثروة الحيوانية والمراعي والمياه . ويؤدي وصول التصحر الى مرحلة متقدمة في اجزاء كثيرة من جيبوتي الى الحد على نحو مطلق من توسع الرقعة المزروعة ورعاية الماشية وتعويضها . وهناك على ذلك ، يضطر ثلثا سكان جيبوتي الى المعيشة في ظروف حضرية أو شبه حضرية حيث يعتمدون اعتمادا كبيرا على فرس العمل التي يوفرها اقتصاد موجه صوب الخدمات ، وحيث تستورد جميع الاحتياجات من الاغذية الاساسية . ويعتبر توافر المياه في المناطق الريفية والحضرية باسعار مقبولة اقتصاديا ، وتوافر فرس الحصول على دخل من مصادر غير زراعية مطلبين أساسيين في محاولة تحسين ظروف الحياة لجميع الشعب في المستقبل .

٢ - ونظرا لأن القدرة الانتاجية المتبقية محدودة ، ونظرا لتعاقب سنوات صعبة من الجفاف اتخذت الجمعية العامة في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ القرار ٣٥ / ٦٠ الذي طلبت فيه الى الأمين العام ، في جملة أمور : ( أ ) أن يحشد المساعدة الدولية للسكان المنكوبين بالجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى في البلدان الأربعة المعنية ؛ و ( ب ) أن يوفد ، على وجه الاستعجال بعثة مشتركة بين الوكالات الى أوغندا وجيبوتي والسودان والصومال لتقييم الاحتياجات المتوسطة الاجل والطويلة الاجل لحكومات تلك البلدان من أجل سكانها المنكوبين بالجفاف ؛

٣ - واستجابة لهذا الطلب عين الأمين العام أمينا عاما مساعدا ليرأس بعثة معنية بالجفاف مشتركة بين الوكالات توفد الى جيبوتي في الفترة من ٨ الى ١٥ تشرين الأول / اكتوبر (١٨) وكانت البعثة مؤلفة من ممثلي الأمم المتحدة ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، وبرنامج الاغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا . وترد في تذييل هذا التقرير قائمة بأعضاء البعثة .

٤ - وكانت اختصاصات البعثة كما وافق عليها الأمين العام كما يلي :

( أ ) مسح المناطق المنكوبة بالجفاف في البلاد ،

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، اللجنة الثانية ،

الجلسة ٣٦ ، الفقرات ٦ - ١٢ .

- (ب) تقدير الاحتياجات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل للحكومة في هذه الحالة ؛
- (ج) النظر ، عند الاضطلاع بهذه المهمة ، في السياسات والبرامج التي اتخذتها الحكومة لمواجهة خطر الجفاف وآثاره ؛
- (د) استعراض حالة تنفيذ التوصيات التي قدمتها البعثات السابقة ، لا سيما البعثة الطارئة المعنية بالجفاف التي ترأسها منسق الأمم المتحدة للأغاثة في حالات الكوارث في عام ١٩٨٠ (٢) ؛
- (هـ) بحث التدابير التي يمكن تنفيذها على الصعيد القطري ؛
- (و) بحث دور الهيئة الحكومية الدولية المذكورة في الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٣٥/١٠ وبرنامجها المحتمل ؛
- (ز) اخذ الانشطة السابقة أو الجارية في الاعتبار عند وضع توصياتها ؛
- (ح) بحث حجم ونوع المساعدة المطلوبة من المجتمع الدولي وتقييم الوسائل المحتملة للحصول على هذه المساعدات الاضافية .

- ٥ - وقد استقبل رئيس البعثة كل من رئيس جمهورية جيبوتي ورئيس وزرائها ووزير الشؤون الخارجية بالنيابة ووزير التخطيط . وقد عقد أعضاء البعثة لقاءات جماعية وفردية مع ممثلين لجميع الوزارات المعنية ، وممثلي وكالات الأمم المتحدة ومستشاريها التقنيين ، وقد قامت البعثة ذاتها ومن اشترك في أعمالها من المقيمين محليا بزيارة المناطق المنكوبة بالجفاف قبل حلول المواعيد الفعلية لزيارة البعثة . كما قامت البعثة ، لدى انجاز مهمتها ، باطلاع الحكومة على التوصيات المؤقتة .
- ٦ - وتود البعثة أن تعرب عن صادق تقديرها للمساعدة التي تلقتها من أعضاء وموظفي الحكومة ومن الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومعاونيه ، وممثلي وخبراء وكالات الامم المتحدة .

#### ثانيا - موجز النتائج والتوصيات الرئيسية

- ٧ - رأَت البعثة أن النظر في اتخاذ تدابير متوسطة الأجل وطويلة الأجل لمكافحة الجفاف لن تكون له قيمة الا اذا أخذت في الحسبان بصورة ثابتة السمات فير المعادية للنهاية التي يتصف بها اقتصاد جيبوتي . فسوف تظل هذه السمات لوقت طويل تفرغ حدود راسخة على ما يمكن عمله

- (٢) للاطلاع على تقرير اللجنة المشتركة بين الوكالات والموفدة الى جيبوتي في الفترة من ٣١ آب/اغسطس الى ٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، انظر الوثيقة A/35/559 ، المرفق .

حتى في حالة وجود معونة خارجية سخية للغاية . وقد تم تلخيص هذه السمات بوضوح في تقرير بعثة الامم المتحدة التي ترأسها السيد جميل حمدي ، من برنامج الامم المتحدة الانمائي ، والتي قامت بزيارة جيبوتي في الفترة من ٢١ كانون الثاني /يناير الى ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٠ ، (٣) ، وقد وصفت هذه السمات باستفاضة في أعمال مؤتمر المائدة المستديرة الذي نظمته الحكومة في جيبوتي بمعاونة برنامج الامم المتحدة الانمائي . وقد حضر المؤتمر حوالي ٣٠ من كبار الموظفين في جيبوتي وممثلون للمتبرعين الحاليين أو المحتملين وممثلون لوكالات الامم المتحدة ، ونظرا لضيق المكان ، نكتفي هنا بإشارة خاطفة الى السمات الرئيسية للاقتصاد ثم نشير اليها فيما بعد في الاجزاء الخاصة بالخلفية والتخطيط والقطاعات التقنية الأخرى .

٨ - ومن هذه السمات ما يلي :

( أ ) الندرة الواضحة في الموارد الطبيعية ، والدور المتواضع للزراعة ، والنقص الخطير في المياه ؛

( ب ) قلة مساهمة الصناعة نسبيا في الاقتصاد ؛

( ج ) وجود الجزء الأكبر ، والأكبر كثيرا ، من الأنشطة في قطاع الخدمات ، الفنادق والمطاعم والتجارة ) مما يضفي على الاقتصاد نوعا ما من الضعف ، بسبب الصلات الخارجية لهذه الأنشطة ، والافتقار الى قاعدة محلية كبيرة ؛

( د ) وجود ثلثي سكان البلد تقريبا في مدينة جيبوتي ، بينما يعيش الثلث الآخر في الريف الذي لا يعرف الا القليل عن امكانياته والذي لم يوجه الاهتمام بعد الى تنميته ؛

( هـ ) افتقار جيبوتي الشديد الى المواطنين المدربين ذوي الخبرة ، فضلا عن وجود هيكل أساسي لا يفي بالمرءة باحتياجات الحكومة ؛

( و ) ما تصادفه الحكومة من صعوبة جمة في توجيه المساعدة المقدمة من مصادر خارجية نظرا لوجود الصعوبات السالفة الذكر .

٩ - وتتناول الفقرات التالية المشردين من الشعب الجيبوتي الذين تأثروا بالجفاف ( المنكوبين ) واللاجئين الذين تحصل الحكومة من أجلهم على مساعدات من خلال مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ويصل مجموع عدد هم حسب تقدير الحكومة الى ٦٠.٠٠٠ تقريبا .

١٠ - وتقدر الحكومة أن ١٣٠.٠٠٠ نسمة تقريبا من المواطنين الجيبوتيين يعيشون حاليا في المناطق الريفية من البلاد ، ومن هؤلاء يعيش الآن ٦٠٦ ٢٧ نسمة في مخيمات بسبب فترة الجفاف الطويلة . وفي رأى الحكومة أن مقدرة العدد المتبقي ، والذي يقدر بما يزيد قليلا على ١٠٠.٠٠٠

( ٣ ) يمكن الاطلاع عليه بملفات برنامج الامم المتحدة الانمائي بمقر الامم المتحدة .

شخص ، على مواصلة حياتهم البدوية خارج مدينة جيبوتي مسألة فير محسومة ، وتعتمد الحكومة الحاق المشردين الذين يعيشون حاليا في الخيام ، بأنشطة مثل صيد الاسماك وتربية الحيوانات المتصلة بالزراعة ، والصناعات التحويلية أو اليدوية الصغيرة . وتفترض الحكومة أنه فيما يتعلق بالتخطيط الطويل المدى ينبغي في آخر الامر توطين جميع البدو الرحل الذين يصل عددهم الى ١٣٠.٠٠٠ شخص .

١١ - وقد قدمت الحكومة الى البعثة وثيقة عنوانها " مذكرة بشأن الجفاف في جمهورية جيبوتي " مؤرخة في ٦ تشرين الأول / اكتوبر ( ١٦٨ ) . وتلخص هذه المذكرة المشكلة وما يعد من تدابير لمواجهةتها ، مما سترد تفاصيله في الفرع خامسا أدناه ، وليس من المتيسر بطبيعة الحال التكهن بالفتره التي سترقب ايجاد حرف ثابت لسكان المخيمات الحاليين من ضحايا الجفاف ، ومن ثم والى أن يتحقق ذلك فسوف تظل الحاجة مستمرة للامدادات الغذائية وغيرها من الامدادات الأساسية .

١٢ - وفي سياق الاشارة الى الحاجة لاستمرار المعونة المقدمة الى سكان المخيمات ، أعرب الوزراء للبعثة عن اهتمامهم بمسألتين : أولا ، أنه ينبغي ألا يؤدي استمرار توزيع الطعام وغيره بدون مقابل ، مهما يكن ضيق نطاق هذا التوزيع ، الى اضعاف ارادة الشعب في العثور على اسلوب جديد للحياة - ان ينبغي ألا تتحول المخيمات بأى حال من الاحوال الى مؤسسات دائمة ؛ وثانيا ، أنه بالرغم من ظروف الحياة الصعبة في المخيمات ، مافتى استقرار الحياة في جيبوتي يجذب تدفقات صغيرة من بلدان المنطقة ، تبغي على ما يبدو والاستقرار أو الاقامة على الاقل الى أن تتحسن الاحوال في مناطق نزوحها . والحكومة مصممة على وضع حد لهذا التدفق ، لأنه يزيد في تعقيد المشاكل القائمة ، على أنه ليس من السهل عمليا في الظروف الحالية ، ايقاف حركة النزوح .

١٣ - ومما يزيد الأمر تعقيدا ان بعض ضحايا الجفاف يجتمعون حول مخيمات اللاجئين للاستفادة من الافذية والمرافق المتاحة هناك ، وللتجارة مع السكان ، والتماسا بطرق أخرى ، لشكل من أشكال الامان ، وهذا أيضا يتعدر للغاية عمليا التمييز بين المجموعتين .

١٤ - وفيما عدا المشاكل المذكورة أعلاه وبعض المشاكل الصحية ، تعتبر الحكومة انها مسيطرة عمليا والى حد معقول على الحالة في المخيمات وان المهمة الأساسية الآن هي وضع خطط متوسطة الاجل وطويلة الاجل لمكافحة ما لا بد من وقوعه مستقبلا من حالات الجفاف .

١٥ - ولا توجد بعد خطة قومية تشتمل على التدابير التي يتعين اتخاذها لمكافحة آثار الجفاف ، الا أن هناك بعض المشاريع القائمة التي ترى الحكومة أنها تشكل استجابة جزئية ( انظر الفرع خامسا أدناه ) . ولا يزال الامر يقتضى مشاريع أخرى ، وقد طلبت الحكومة خبرا للمساعدة في اعداد هذه المشاريع .

١٦ - لقد اصيبت البعثة بالذهول ازاها ابعاد المشكلة وتعقيدها ، فكل حاجة من الحاجات تستحق أعلى أولوية . فير أن الافتقار الى معظم الوسائل اللازمة للاستجابة ، يجعل التصدي الكامل والشامل امرا مستحيلا . ولهذا سيتعين القيام بعدد من الاختيارات البالغة الصعوبة بين الأولويات .

١٧ - ويتمثل أشد القيود في الافتقار الى الافراد المدربين وذوى الخبرة . فعدد المدربين التدريب المناسب قليل ، ولا توجد الا حفنة ممن يتمتعون بالحد الأدنى من الخبرة المطلوبة لاداء أعمالهم . وقد نظر مؤتمر المائدة المستديرة ( انظر الفقرة ٧ أعلاه ) . ومن رأى البعثة ان الحكومة ستظل لسنوات كثيرة تواجه اختيارات صعبة ومستمرة فيما يتعلق بكيفية الايفاء بالاحتياجات وتوزيع المتاح من الافراد المؤهلين على أجدى نحو . وترى البعثة ان المنظمات الدولية مؤهلة تماما للمساعدة في هذا المجال اذا ما توافرت الاموال . فالحكومة تستحق كل مساعدة ليس فقط في مجال التدريب ، بل من خلال توفير الخبراء أيضا للمساعدة في سد الفجوات أثناء فترة الانتقال . وسوف يشار الى هذه المسألة بمزيد من التفصيل في الاجزاء المتعلقة بالقاعات من هذا التقرير ( انظر الفرع خامسا أدناه ) .

١٨ - وقد أشارت البعثة في سياق تعليقها على الحاجة الى مزيد من التدريب والتخطيط والدعم وغيرها في قطاعات معينة ، الى أن من المستحيل عمليا ، في معظم الاحوال ، وفي ظل الظروف الخاصة لجيبوتي ، التمييز بين متطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة والمتطلبات المتصلة تحديدا بتدابير مكافحة الجفاف .

١٩ - ونظرا لكثرة أوجه القصور في مواجهة كثرة الاحتياجات الملحة ، تؤكد البعثة أشد التأكيد على ضرورة التنسيق الفعال بين أنشطة الحكومة وأنشطة المتبرعين ، التي يجب ، بطبيعة الحال ألا تكون في خدمة المتطلبات العريضة للتنمية الاقتصادية وحدها بل كذلك في خدمة المتطلبات الاضيق للتدابير الخاصة بمكافحة الجفاف .

٢٠ - وقد أنشأت الحكومة مكتبا للتخطيط في رئاسة الجمهورية . وتعتبر البعثة ان هذا الترتيب يستجيب الى الحالة الراهنة . وسوف يعزز هذا المكتب وصول فريق للتخطيط والاحصاء سيوفده البنك الدولي في أوائل عام ١٩٨٢ ضمن مشروع يموله برنامج الامم المتحدة الانمائي .

٢١ - كذلك سيقوم برنامج الامم المتحدة الانمائي والبنك الدولي بالاعداد لمؤتمر المتبرعين الذي تعتمده الحكومة عقده في موعد ما في المستقبل ، بيد أن المناقشات لا تزال دائرة حول الموعد المناسب لانعقاده .

٢٢ - وترى البعثة أنه الى حين استكمال واقرار الخطة القومية ، وهو ما قد يستغرق بعض الوقت هناك حاجة ماسة للغاية لاجراء تحليل دقيق للمشاكل الاساسية وتقييم كامل للاستجابات من خلال المشروعات القائمة أو المخطط لها ، فالضغط من الكبر ، والحلول الممكنة للمشاكل هي الان من



القلة ، بحيث يعتبر من صميم الطبيعة البشرية الترحيب بما قد بيد وخبرا سارا عن احراز تقدم تقني ، وبالرغم من تعاطف البعثة تعاطفا كبيرا مع الحكومة في هذا المأزق ، فانها ما فتئت تحث على ضرورة التدقيق الشديد والحذر من تبديد الوقت والمال والجهد الانساني الثمين . وتوصي البعثة بأن تعتمد الحكومة على خدمات خبراء وكالات الامم المتحدة والوكالات الثنائية في القيام بعملية التحليل والتقييم السالفة الذكر . وللاطلاع على مثل من أمثله الحاجة الى هذا النوع من العمل ، انظر الفقرتين ٦٤ و ٦٥ ادناه الخاصتين بتجربة الاستيطان الزراعي في مولود .

٢٣ - وستتيح نتائج نوع العمل المذكور في الفقرة السابقة استمرار تدفق المعلومات ، وسيكون من المتعين نشر هذه المعلومات من خلال الفروع الحكومية المناسبة وفروع منظمات المساعـدات الخارجية ؛ والأهم من ذلك استمرار ادماجها في الخطط والعمليات الراهنة .

٢٤ - وتعتبر البعثة أن الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي يضطلع بدور بالغ الأهمية في مجال التنسيق في هذه الظروف ، وتلاحظ مع الارتياح التقدم الذي تم احرازه في هذا الصدد .

٢٥ - وتعتبر البعثة انه الى حين اعداد خطة انمائية قومية ( انظر الفرع خامسا - ألف أدناه ) ينبغي وضع سياسة وبرنامج متكامل للتدابير الخاصة بمكافحة الجفاف . وبالرغم من ان هذا البرنامج سيفتقر في البداية الى الكثير في عدة أوجه ، فانه يمكن أن ينقح باستمرار، كما أنه سيساعد بلا ريب على التركيز على الاهداف بمزيد من الوضوح مما ييسر عملية التنسيق .

٢٦ - وتثير رعاية اللاجئين والمشردين مشاكل معقدة للحكومة ، واحدى المهام الأساسية هي التحقق من عدد كل من الفريقين ، وثمة مهمة أخرى وهي تدبير العمل المناسب ، على الاقل في المدى القصير ، الى حين ايجاد حلول للمدى الاطول . وتدل بيانات الحكومة في الوقت الحالي على ان مجموع عدد اللاجئين هو ٣٤٩ ٣٣ لاجئا يعيشون في مخيمي دخيل وعلي صبيح ، وتقدر مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ان هناك ٢٠٠٠ لاجئ في مدينة جيبوتي ( وربما ٥٠٠ شخص آخرين في انتظار فحص طلباتهم للحصول على مركز اللاجئ ) مما يجعل مجموع المـسـدـد المسجل في البلاد ٣٤٩ ٣٥ لاجئا . والترتيبات الحالية المعمول بها تنس على تسجيل الداخلين الى مخيم ما ، ولا تنس على تسجيل الخارجين منه ، ولا تنطوي عملية التسجيل على اجراء الاستعراض اللازم للتحقق مما اذا كان الشخص يتمتع بمركز اللاجئ ، وبناء على ذلك ، ليس في استطاعة البعثة اعطاء بيان بمجموع عدد الاشخاص الموجودين في مخيمات اللاجئين ، ولا بمقدار من يعتبر منهم في الحقيقة لاجئا . وترى البعثة أن هناك حاجة عاجلة للحصول على هذه الارقام مصحوبة بتفاصيل خاصة بالعمر ، والجنس ، ومستوى التعليم ، والمهارة ، الخ ، كي تكون أساسا لتخطيط سليم لمساعدة جميع الاطراف المعنية . ويمكن أن يساعد خبير صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية الموجود حاليا في البلاد في هذه المهمة . والافتراض هو ان النازحين هم أساسا بدولديهم على الاقل قدر محدود من المهارات ، في مجال الزراعة مثلا .

٢٧ - وتعتقد البعثة ان الحاجة تقتضى كذلك بذل جهود منتظمة لفحص عدد المشرديين الذين يعيشون في المخيمات ، وعدد البد والموجودين في الاجزاء الاخرى من البلاد ، الذين يحتمل ان يصبحوا مشرديين ، وقد استمعت البعثة الى تقديرات متباينة تباينا واسعا ، واعتبرت ان الخطط لن تكون مرضية تماما في غيبة التقديرات النهائية .

٢٨ - ومهما يكن عدد اللاجئين ( بما فيهم من يسمون باللاجئين "الاقتصاديين" ) والافراد المشرديين ، فان البعثة تتفق مع الحكومة في أن ثمة حاجة عاجلة للغاية لايجاد نوع ما من العمل لهم واخراجهم من حالة التعطل والاعتماد على الغير المفروضة عليهم الان . ولا بد من حل فوري متكامل لمشاكل الجميع ، لا فرق بين لاجئ ومشرد ، حل يتضمن القيام ببعض الاشغال العامة مثل شق الطرق واصلاحها ، وتشبيد المساكن المنخفضة التكاليف ، الخ . ودعا من برنامج الافذية العالمي في اطار الغذاء من أجل العمل . وفي الوقت ذاته ، ستبين الاجابات على الاسئلة الخاصة بمؤدلات اللاجئين والافراد المشرديين الانشطة الاخرى التي يمكن أن تولد فيها العمالة .

٢٩ - وتعتقد البعثة انه يمكن العثور فورا على مساعدات خارجية لتلك الانشطة ، وان هذا التوسع في أنشطة العمل يمكن أن يكون ذا فائدة في استيعاب بعض المواطنين العاطلين فسي جيوتسي .

٣٠ - وتوجد نسبة عالية من الاطفال بين مجموعتي اللاجئين والمشرديين ، وقد ابلغت البعثة ان هناك ٤٠٠٠ طفل بين اللاجئين في مخيم علي صبيح الذين يصل مجموعهم الى ٦٠٠٠ لاجئ وبناء على هذا فان الحاجة ماسة للخدمات التعليمية والتدريب المهني مع تكييفها للظروف المحلية وينبغي ان تراعى كذلك في التدريب حاجة الاطفال في المدى الطويل الى الاستقرار آخر الامر في الاعمال الزراعية والتجارة ، الخ ، مفصلين اياهما على العودة الى حياة البداوة وخطر الجفاف في المستقبل . وقد بدا أن عدد الرجال قليل جدا سواء في مخيمات اللاجئين أو مخيمات المشرديين ، ولم تعرف البعثة سبب ذلك الاختلال .

٣١ - ان مشكلة بهذا التعقيد تقتضى حلا متكاملا ، ولذا تقترح البعثة ان تقوم الحكومة بانشاء فريق عامل برئاسة وزير الشؤون الخارجية أو وزير الداخلية ، يتألف من ممثلين للادارات الحكومية ذات الصلة وللبرامج الثنائية التي تضطلع بها الامم المتحدة ولبرامج الوكالات المتبرعة . وسيكون الفرع من هذا الفريق تبادل المعلومات وتنسيق العمل ، ويتولى الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي أمانة هذا الفريق ويمكن انشاء أفرقة فرعية اذا ظهرت مشاكل تتطلب اهتماما خاصا .

### ثالثا - الخلفية العامة

٣٢ - تبلغ المساحة الاجمالية لجمهورية جيبوتي ، التي حصلت على استقلالها منذ ٢٧ حزيران / يونيه ١٩٥٧ فقط ، ما يقرب من ٢٣ ٢٠٠ كيلو متر مربع . وهي تقع بين خطي الطول ٣٩° و ٤١° ، وخطي العرض ١١° و ١٣° شمالا ، كما انها تطل على البحر الأحمر وتقع في مواجهة اليمن الجنوبية . ولجمهورية جيبوتي خط ساحلي يبلغ طوله ما يقرب من ٣٥٠ كيلو متر ، ومناخها حار وجاف ، ومتوسط درجة الحرارة فيها حوالي ٣٠ درجة مئوية ، والمنسوب المتوسط لهطول الأمطار فيها في الأوقات العادية يتراوح ما بين ١٠٠ و ٢٠٠ ملليمتر ، باستثناء الجيوب المنعزلة على سفوح الجبال حيث يصل الى ٣٠٠ ملليمتر . وينخفض منسوب مياه الأمطار في السنوات شديدة الجفاف مثل ١٩٧٩ و ١٩٨٠ الى قدر ضئيل يناهز ٣٠ ملليمتر تقريبا ، مسببا مشقة شديدة للسكان والحيوانات ، ومؤديا الى استفحال التدهور في البيئة ذات الامكانيات الضعيفة اصلا ، وفي الزراعة ذات الطاقة المحدودة جدا . والمياه هي المعوق الأساسي للتنمية الريفية والمدنية . وستحدد الأعمال الاستكشافية للمياه الجوفية في كافة ارجاء الدولة البدائل المتاحة للصادات التقليدية التي يتبعها البدو الرحل بتوسع . وتوجد دلائل على توفر المياه في الآبار الضحلة تحت الطبقة الطينية لقاع الأنهار وفي السهول بتكاليف معقولة ، وكذا في الآبار العميقة في التكوينات البازلتية أو البركانية ولكن بتكاليف أكبر .

٣٣ - والعدد التقديري لسكان جيبوتي ٣٥٠ . . . . نسمة ، منهم ما يزيد على ٢٠٠ . . . . نسمة في مدينة جيبوتي . ويوجد ما يقرب من ٣٠ . . . . نسمة في مخيمات ضحايا الجفاف ، والمجموعات المتبقية تعيش مترحلة أو شبه مترحلة في المنطقة المتاخمة لحدود اثيوبيا والصومال . وستتحدد الأعداد الدقيقة للسكان في التعداد الوطني المقبل ، كما سيتأكد حجم الثروة الحيوانية الوطنية بتعداد زراعي مماثل وسيربط كلا التعدادين بصياغة استراتيجية طويلة الأجل لتنمية البلد .

٣٤ - وتنقسم جيبوتي الى خمس مقاطعات ادارية ، هي مدينة جيبوتي ، ويلي صبيح ، ودخيل ، وتاجورة ، وأبوك . والتضاريس جبلية مع العديد من السهول شبه الصحراوية . وتوجد طرق للوصول الى المراكز الادارية الرئيسية . والتربة الخصبة تغذيها مادة ، في الأماكن التي لم تتآكل فيها بالكامل ، صخور وحصى بركانية ، تجعل الزراعة صعبة .

٣٥ - ويعتمد اقتصاد الخدمات في البلد كليا على الدعم والاحراز من المصادر الخارجية . ولا تزال الموارد الطبيعية للأهالي مقتصرة على القطاع الزراعي والمصايد ، وكانت مساهمتها سويا في عام ١٩٧٩ فقط حوالي ٨٪ في المائة من الناتج الوطني الاجمالي . ويصل نصيب التجارة والخدمات الى ٧٠٪ في المائة من الناتج الوطني الاجمالي ونصيب الصناعة الى ٨٪ في المائة من الناتج الوطني الاجمالي . ويبلغ متوسط الدخل السنوي للفرد حوالي ٢٠٠ دولار امريكي ، وينخفض في بعض المناطق الريفية طبقا لبعض التقديرات التقريبية الي أقل من ١٠٠ دولار امريكي . وتشير تقديرات الثروة الحيوانية الى اعداد تقرب من ٥٠٠ . . . . رأس من الماعز و ٣٥٠ . . . . رأس

من الخنم ، وبضعة آلاف من الجمال والمواشي ، وكانت المواشي قد لحقت بها خسائر كبيرة في سنوات الجفاف العديدة الماضية . ويشترك حاليا في عمليات الصيد في المياه الاقليمية حوالي ١٥٠ صياد محلي ، وتعتمد الحكومة في الوقت الحالي قصر استغلال ذلك المورد الخصب على الوطنيين وعمليات الصيد الحرفية .

٣٦ - ولما كانت تنمية فرص العمالة والدخل تتم بطريقة خيالية باعتبارها من الأمور الملحة ، وعلى افتراض ان المراعي ستسترد خصوبتها ، فلا بد من بذل كافة الجهود لتخفيض عدد معسكرات الجفاف ثم القضاء عليها في نهاية المطاف لوضع حد لما يترتب على وجودها من تشجيع لروح التبعية بين السكان الوطنيين .

#### رابعا - متابعة بعثة الطوارئ للجفاف لعام ١٩٨٠

٣٧ - كانت استجابة المجتمع الدولي لنداء بعثة الطوارئ لعام ١٩٨٠ مشجعة ، وقد استوفت الجهات المتبرمة مثل جمهورية المانيا الاتحادية والعراق ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من خدمات الاغاثة الطلبات المتعلقة بمركبات النقل بما يجاوز المطلوب . وقدم العديد من المتبرمين مساهمات نقدية لتغطية النفقات التشغيلية للنقل ، الا انها كانت أقل من مجموع الاحتياجات . وساعد كل من الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، وخدمات الاغاثة الكاثوليكية ، بتقديم صهاريج المياه التي كانت معظم المعسكرات في حاجة ماسة اليها .

٣٨ - ووردت تقارير طبية من متبرمين مختلفين ، وقد استوفيتها السوق المركزية للمستحضرات الصيدلانية . كذلك تبرعت جمهورية المانيا الاتحادية بخمسة وعشرين سيارة ريفية سابقة التجهيز ، كما انها اتاحت أيضا المساهمة التقنية في المجال الطبي . وقدمت حكومة العراق ، وخدمات الاغاثة الكاثوليكية ، وجهات اخرى غيرهما ، أدوات الطعام ، والبطاطين ، والخيام ، والقماش ، وملابس البلاستيك ، والحاويات المعدنية .

#### خامسا - الوضع الحالي والتدابير متوسطة وطويلة الأجل المقترحة للتخفيف من آثار الجفاف

##### ألف - التخطيط

٣٩ - تسعى الحكومة ، منذ الاستقلال الذي تم منذ أربعة سنوات ، في حدود موارد ها البشرية والمالية المحدودة ، الى تهيئة الجاز الاداري الذي ورثته للمهام الجديدة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية . وقد انشئت في تموز/يوليه ١٩٧٩ " وحدة تخطيط " صغيرة في مكتب الرئيس ، ورفعت في ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ الى " مديرية تخطيط " . ولما كانت جيوتي تنهج الأسلوب الليبرالي وتتبع اقتصادا سوقيا ينبغي ان يوفر التخطيط فيها اطارا أساسيا للتنمية ،

وأن يشجع الاستثمار الخاص وينسق أنشطة الادارات التقنية وكذلك المسامدات الخارجية الواردة الى البلد .

٤ - ولا تزال مديرية التخطيط حتى الآن ادارة متواضعة يعمل فيها ثلاثة فقط من الموظفين الفنيين ذوي الخلفية العامة الجيدة ولكن خبرتهم محدودة ، ويعاونهم بعض المفتربين وفقا لبرامج ثنائية مختلفة . ويمول برنامج الأمم المتحدة الانمائي مشروعا للمساعدة التقنية في التخطيط والاحصاء سيقوم البنك الدولي بتنفيذه ، وينتظر ان يكون معدا للعمل في اوائل ١٩٨٢ . وسيساهم هذا المشروع في بناء وتعزيز جهاز التخطيط والاحصاء باتخاذ ما يلزم لتدريب بعض الوطنيين في الاقتصاد الشامل ، والاحصاء ، والتحليل الوثائقي والمالي للمشروعات ، وباتاحة الخبرة الأجنبية للحكومة في تلك المجالات . وعندئذ ستكون مديرية التخطيط في وضع يتيح لها مباشرة الدراسات المطلوبة وجمع المعلومات اللازمة التي قد تؤدي في آخر الأمر الى امداد خذلة للتنمية .

٤١ - وتحتزم الحكومة اصدار " قانون توجيهي " في غضون عام ١٩٨٢ ستعبر فيه من استراتيجية جيتها للتنمية للأعوام المقبلة . وليس من الواضح ما اذا كانت ستتعرض هذه الوثيقة لبعض الأهداف الكمية العريضة الا انه يبدو من الراجح ان الأولويات ستدور حول ثلاثة موضوعات رئيسية : ( أ ) القطاع الانتاجي ، ويشمل الزراعة ، والثروة الحيوانية ، والمصايد ، والتعدين ، والطاقة ، والصناعة ، ويجب ان تكون تنميته بالتركيز على المناطق الداخلية بدلا من التركيز على مدينة جيبوتي . ( ب ) دعم دور جيبوتي التقليدي كاقصاد للخدمات له ميناء وسكك حديدية ليتكيف مع البيئة الاقليمية والاقليمية التي تغيرت وكذا تزويده بالاحتياجات التقنية الرفيعة ( ج ) تكثيف التدريب على جميع أنواع المهارات في جميع قطاعات الاقتصاد من أجل تعزيز المؤسسات العامة والرفاء باحتياجات القطاع الخاص .

٤٢ - والواقع أن ترجمة هذه الخطوط العريضة الى مشروعات وبرامج تشغيلية سيتطلب قدرا كبيرا من العمل التقني . وعلى الرغم من أن الحكومة لم تتخذ حتى الآن اي قرار حازم بشأن خطة التنمية ، الا ان البعثة قد استشعرت انها تعتزم اطلاق أول خطة لمدة ثلاثة سنوات ربما لتغطي الفترة من ١٩٨٣ الى ١٩٨٥ . ومن الجدير بالذكر ان تعدادا عاما للسكان سيتم غالبا في عام ١٩٨٢ مما سيزود المخططين بالبيانات الديموغرافية الأساسية غير المتيسرة حاليا .

٤٣ - والمشروعات الستة والثمانون التي قدمت للطاولة المستديرة التي نظمت تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الانمائي في شباط/فبراير ١٩٨١ ( انظر الفقرة ٧ أملاه ) ستمثل في الغالب جوهر خطة الثلاث سنوات المرتقبة بالرغم من أن الكثير منها لم يتجاوز بعد مرحلة الدراسة السابقة للتنفيذ . وتبلغ الاستثمارات المتوقعة للقطاع الزراعي ٢٥٠ مليون من فرنكات جيبوتي مقابل ١٥٦ مليون من فرنكات جيبوتي للصناعة ، وما يقرب من ١٨ مليون من فرنكات جيبوتي لأساس الطرق و ١٥٠ مليون من فرنكات جيبوتي للنقل الجوي والمواصلات السلكية واللاسلكية .

٤٤ - وقد أشار المسؤولون بالحكومة الى أن الخطة ستتضمن برامج محددة لاعادة توطيـن واعادة تأهيل ضحايا الجفاف (المنكوبين تمييزا لهم من الالاجئين) الذين أعيد تجميعهم حاليا في المخيمات المختلفة المقامة لهم . ووفقا لما ورد بمذكرة الحكومة ، توجد الحلول متوسطة وطويلة الأجل لاعادة استيعاب المنكوبين في الاقتصاد الوطني في المصايد ، والثروة الحيوانية والزراعة ، والصناعات والحرف اليدوية الريفية . غير انه لم توضع بحد برامج محددة . والظاهر أنه لا توجد معلومات عن عدد " المنكوبين " الذين يمكن اعادة تسكينهم في كل قطاع من القطاعات الثلاثة المذكورة ، فلم تجر بعد دراسة من المزايا والصعوبات المقارنة لكل قطاع من حيث نفقات الاستثمار والسعة التدريبية والاستيعابية للسكان المستهدفين . كذلك لم يجر مسح للمهارات والقدرات التنظيمية لسكان المخيمات . وهناك احتياج واضح للمساعدة التقنية في هذا الميدان لمساعدة الحكومة على بحث مثل هذه المشاكل قبل الدخول في برامج محددة للمنكوبين .

٤٥ - ولا يمكن النظر الى مثل هذه البرامج بسهولة بمعزل من عملية التخطيط للتنمية الشاملة التي لا تزال موضعا للعديد من القيود . ويجرى الآن اعداد قائمة بالموارد الطبيعية ومسح للتربة ومسح للموارد المائية ، ومن المنتظر أن تستكمل في عام ١٩٨٢ . بيد انه لا يجب النظر الى المشكلة من حيث اتاحتها المادية فقط ولكن من حيث صلاحيتها الاقتصادية للتنفيذ أيضا . وينطبق ذلك بوجه خاص على المياه التي يجب ضخها من الآبار العميقة . ويمكن الحصول على طاقة رخيصة نسبيا باستغلال مصادر الحرارة الأرضية للبلد الا ان ذلك يحتاج الى المزيد من الدراسات قبل تقييم الامكانيات بدقة بل والتقدير التقريبي لتكاليف ذلك المصدر الجديد للطاقة . والى حين معرفة ما هو متاح من نتائج المسح ومدى صلاحية هذه الدراسات للتنفيذ ، لا بد الان من تفحص المشروعات النموذجية التي نفذت على مدى السنوات القليلة الأخيرة في اقرب وقت ممكن من جميع نواحيها - المادية ، والمالية ، والاقتصادية ، والبشرية . فلا بد من تقييم واقعي لنتائجها قبل قيام الحكومة بالبحث من متبرعين لتمويل المزيد من البرامج الموسعة .

٤٦ - وعلى ضوء الملاحظات السابقة ، ترغب البعثة في اقتراح التوصيات الآتية : ( أ ) ينبغي على الحكومة والبنك الدولي الاسراع في تنفيذ مشروع " مساعدات التخطيط والاحصاء " على ان يقوم الأخير بدور الوكالة المنفذة ، ومن المتطلبات الأساسية للمزيد من الجهود الانمائية أن تعزز بسرعة مديرية التخطيط الكائنة في مكتب الرئيس والمديرية الوطنية للاحصاء في وزارة التجارة والنقل والسياحة . ( ب ) ينبغي التأكيد على التنسيق بين جميع الجهود الانمائية . والتنسيق هنا يعني شيئين مختلفين : ' ١ ' مفهوم اداري يهدف الى كفالة طم جميع الأطراف المعنية في الحكومة وكذلك في جانب المتبرعين بانتظام بأى عمل يجرى بهدف تلافي الازدواج أو الثغرات (انظر الفقرة ٣١ أعلاه) . ' ٢ ' مفهوم فني يؤدي الى برامج مندمجة ذات قيمة بوجه خاص بالنسبة لحالة المنكوبين . وهذا يعني عدم التعامل مع المشروعات القائمة والتي تباشرها حاليا الوزارات المختلفة بمعزل الواحدة عن الأخرى وانما ضرورة تجميعها تحت برامج تجمع بينها في عمل منسق ، ويكون دور مديرية التخطيط في هذا المقام ذا أهمية خاصة . ( ج ) ينبغي

الاستعانة بوكالات منظومة الأمم المتحدة بناءً على طلب الممثل المقيم ، بالتعاون مع الحكومة ، لمساعدتها على اعداد التقييم المشار اليه في الفقرة ٥٤ أعلاه ، ومن المؤكد انه يمكن تهيئته بحثات متعددة الاختصاصات بالاستعانة بخدمات المستشارين الاقليميين .

#### باء - حالة الأغذية

٤٧ - اعقبت الزيارة التي قامت بها البعثة المشتركة بين الوكالات الى جيبوتي في آب/اغسطس ١٩٨٠ ، والتي رأسها منسق الأمم المتحدة لعمليات الاغاثة في حالات الكوارث (٤) ، مدة توصيات للتزويد بكميات أساسية من السلع الغذائية وكست النقص الذي لم تغطيه التبرعات المعلنة المعروفة التي تقدم بها المتبرعون المختلفون ، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي الذي قدم ٣٥١٠ طن متري من الارزو و ٢٣٤ طن متري من الزيت النباتي وكانت حسابات البعثة المشتركة بين الوكالات على أساس الحصص اليومية لـ ١٣٠.٠٠٠ من ضحايا الجفاف على مدى فترة ٦ شهور . وقد قسم المستفيدون من توزيع الأغذية الى فئتين ، الفئة الأولى ضمت أولئك الذين فقدوا كل ثروتهم الحيوانية والذين اضطروا الى الاقامة في المخيمات . وقد بلغ عدد هؤلاء من ضحايا الجفاف ٣٠.٠٠٠ شخص واستلموا حصصاً كاملة طوال العام الماضي . والفئة الثانية من المستفيدين والتي تبلغ حوالي ١٠٠.٠٠٠ شخص شملت أولئك الذين فقدوا جزءاً كبيراً من ثروتهم الحيوانية واستلموا مساعدة جزئية تعادل مجموع حصة شهر واحد . وعلى اثر الامطار الغزيرة التي هطلت على جيبوتي منذ آذار/مارس (٨) ، اقتصر توزيع الأغذية على ضحايا الجفاف المقيمين في المخيمات المحددة الكائنة في المناطق الداخلية . أما الأشخاص الآخرون الذين كانوا يطلقون المساعدات الغذائية في الماضي فقد انتشروا بحثاً عن المراعي ولم تعتبرهم الحكومة اعتباراً من ذلك الحين في حاجة الى مثل هذا النوع من المساعدات .

٤٨ - وبالإضافة الى المعونة الغذائية الواردة من خلال الوكالة الحكومية المسؤولة عن الاغاثة (المكتب الوطني لمساعدة اللاجئين وضحايا الكوارث) ، ثم تقديم مساعدات غذائية أخرى بواسطة خدمات الاغاثة الكاثوليكية في اطار مشروع للتغذية المدرسية قام بتغطية ٥٠٠٠ مستفيد ، ومشروع تغذية صحة الأم والطفل قام بتغطية ١٥٠٠٠ مستفيد . ويقدر بأن حوالي ٢٠ في المائة من هذه المساعدات قد وصلت الى المجموعات التي تعرضت لآثار الجفاف .

٤٩ - ولما كان عدد الأشخاص المتأثرين بالجفاف والذين يحتاجون الى مساعدات غذائية يبلغ حالياً ٢٧٦٠٦ شخصاً ، فقد طلبت الحكومة معونة غذائية لمدة أربع سنوات . وكان من المقترح ان تقدم سلع غذائية تغذي الاحتياجات لمدة سنة واحدة ثم يقوم بعدها ممثلو وكالات الأمم المتحدة المعنية ، بالتعاون مع السلطات الحكومية المختصة ، باستعراض الموقف لتحديد ضرورة وأهمية مواصلة المساعدات الغذائية .

(٤) للاطلاع على تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات لجيبوتي ، ٣١ آب/اغسطس -

٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، انظر الوثيقة A/35/559 ، المرفق .

.. / ..

- ٥٠ - وتوضح مقارنة الكميات المعروفة من السلع الغذائية المعلنة بالاحتياجات يوم ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ عجزا بوجه خاص في الأرز والسرغوم والذرة . ويجب ملاحظة ان لدى جيبوتي كمدينة وبلد التزامات مالية كبيرة نتيجة لاستيراد الأغذية حيث انها لا تملك في الواقع أية اغذية خلاف ما ينتج محليا من منتجات المواشي . وقد وضع برنامج الأغذية العالمي مشروعا يتولى تغذية . . . ٥ من مرضى السل وكثير منهم من المقيمين في مخيمات ضحايا الجفاف .
- ٥١ - ومن الموصى به أن يبدى المتبرعون الذين يقدمون السمك المعلب اهتماما بشراء السمك الطازج المنتج محليا لتوزيعه على المناطق التي يتيسر الوصول اليها والتي توجد بها امكانيات للتخزين البارد أو التي يمكن توفير تلك الامكانيات بها ، من أجل النهوض بصناعة تعطيمها الحكومة اولوية مالية ، وتشجيع تنمية السوق لذلك الغذاء المنتج وطنيا والذي له امكانيات كبيرة .
- ٥٢ - ويجب استخدام الأغذية المقدمة ، بقدر الامكان ، كمقابل لعمل يتم في المناطق المجاورة للمخيمات أو في مناطق اخرى ، وذلك لتثبيط اعتماد سكان الريف على الموارد الغذائية المجانية الى ما لا نهاية . ومن الموصى به أيضا ان يتولى برنامج الأغذية العالمي بالاشتراك مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة والوكالات الثنائية والسلطات الحكومية صياغة برامج ممل مكثفة باستخدام الأغذية كمبدأ للعمل بهدف إعادة تأهيل ضحايا الجفاف من خلال : ( أ ) العمل في مزارع الغابات والنهوض بصناعات الغابات ، ( ب ) انشاء وصيانة شبكات الطرق وتحسين طرق الوصول الى المناطق الزراعية ، ( ج ) حفظ المياه عن طريق بناء البرك والسدود الطينية والابار المحفورة يدويا وزراعة الاطراف بهدف التخفيف من آثار أى جفاف في المستقبل .
- ٥٣ - واخيرا ، وفيما يتعلق بالتدابير الواجب اتخاذها لتخفيف اثار أى جفاف مقبل أو فيره من الكوارث الطبيعية ، يجب ملاحظة انه قد تم اخيرا ، في إطار التعاون الاقليمي ، انشاء احتياطي من الحبوب للأمن الغذائي في اثيوبيا . وكان من بين المبادئ التوجيهية لانشاء هذا الاحتياطي اتاحة استعماله للبلدان المجاورة لمواجهة الاحتياجات الفورية الى الأغذية ذات الطبيعة الطارئة . وسوف تستعوض أية كمية تستخدم بهذا الأسلوب من شحنات تبرعات الأغذية المستقبلية .

### جيم - الثروة الحيوانية والزراعة والمصايد

- ٥٤ - لم يكن هناك ميناء في جيبوتي لحين وصول المستوطنين الاستعماريين في القرن التاسع عشر ، كما ان ارض وشعب جمهورية جيبوتي الحالية كانا على ملاقاة وثيقة بالصومال واثيوبيا المجاورتين ، وكانت الارض مبارة من أراضي " قاحلة وشبه قاحلة ومراع " كما كان السكان يعيشون حياة الرماة الرحل . ولم يتغير ذلك كثيرا بالنسبة لأغلبية السكان خارج مدينة جيبوتي ، وكان هؤلاء السكان هم الذين مانوا بأكبر قدر من الجفاف وما استتبعه من تد هور في المراعي . وقد قدر أن ٤٠ في المائة من الثروة الحيوانية للبلد قد زالت نتيجة للجفاف الأخير .



## ١ - الثروة الحيوانية والمرامي

- ٥٥ - من المؤسف ان الظروف المناخية لجيبوتي تحول دون اجراء تغيير في القطاع الفرعي للثروة الحيوانية ، بيد ان ذلك لا يعني استحالة اجراء بعض التحسينات ، وان كان هناك شك حول كفايتها بالنسبة لجميع ضحايا الجفاف الذين يجب اعادتهم الى اسلوب معيشتهم الاولى . وقد ادركت البعثة في الواقع ان سياسة الدولة طويلة الأجل تهدف في النهاية الى توظيف جميع الاهالي الرحل بأساليب جديدة للمعيشة مثل زراعة المحاصيل ، والمصايد ، والصناعات الحرفية .
- ٥٦ - ومن الملفت للنظر أن المعلومات من حجم المرامي في جيبوتي قليلة جدا . وقد اعدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في عام ١٩٦٣ تقريرا من تحسين المرامي في ذلك البلد عندما كان يحرف حينئذ بـ " الصومال الفرنسي " ، الا انه لا تزال هناك الحاجة الى مسح منظم للموارد الرعوية وتطورها ، ولا شك في انه يمكن زيادة المرامي بادخال وتوزيع أنواع من النباتات والشجيرات والأشجار الصالحة للمرامي والمقاومة للجفاف في نفس الوقت ، مع ضبط الافداد المقابلة من الماعز والغنم والأبقار والجمال وفقا للحجم الذي تتحمله الأرض . وستظهر الحاجة الى الامداد بموارد جديدة من المياه للسكان والمواشي ، فيرانه يجب اسناد ذلك الى ادارة المرامي اذا ما أريد تلافى التصحر حول نقاط المياه . ويجب التوفيق بين تحسين المرامي وممارسات الادارة السليمة ، التي يجب بدورها ان تبني على تفهم لتربية وعادات نفس السكان الذين سبق لهم العيش والاعتماد على هذه البيئة منذ آلاف السنين . ومن الجدير بالذكر ان عادة الاحتفاظ ببعض المرامي في الاراضي الحاذية للرطوبة لاستخدامها الى مواسم الجفاف مستقرة تماما لدى بعض الجماعات القبلية ، مما يدعو الى الاعتقاد بأن ادخال الادارة الموجهة للمرامي المحسنة خطوة فخطوة ستلاقي بوجه عام قبولا من السكان .
- ٥٧ - ويجب ان تسير الصحة المحسنة للحيوانات بالتوازي مع تحسين المرامي وبالا اعتماد على التنمية المضطردة للخدمات البيطرية .
- ٥٨ - وينبغي تشجيع بيع المواشي الصالحة لسوق مدينة جيبوتي ، بما يستلزمه ذلك من تسهيلات في المذابح والتصنيع والتسويق . ويمكن استغلال الطلب الكبير على اللحوم في مدينة حديثة مثل جيبوتي لفتح قطاع الثروة الحيوانية في اقتصاد البلد . وينبغي أيضا تشجيع تجفيف اللحوم للاستهلاك المحلي . وبالإضافة الى ذلك ينبغي فرز المواشي قبل ان تتأثر حالتها في سنوات الجفاف مع تقديم التسهيلات المناسبة والارشادات للسكان من مزايا مثل هذا التصرف . ويمكن استخدام الأموال المتحصلة نتيجة لذلك باعادة توظيفها في المشروعات التعاونية لزراعة احتياطات صغيرة من الاملاف للدواير في الأراضي المروية الى جانب الزراعة المروية المستقرة (انظر الفقرات ٥٩ - ٦٨ أدناه) . وينبغي أيضا تشجيع المنتجات الفرعية للقطاع الفرعي للثروة الحيوانية مثل دبغ الجلود وصناعات الالبان والجبن .

## ٢ - زراعة المحاصيل

٥٩ - في ظل الأحوال المناخية السائدة في جيبوتي لا يمكن بأى حال مباشرة الزراعة التي تعتمد على مياه الأمطار وحدها . لذلك يجب أن تقوم زراعة المحاصيل كلها على الري . ويقدر اجمالي المساحة المروية في البلاد في الوقت الحاضر بحوالي ١٠٠ هكتار .

٦٠ - ولا توجد في جيبوتي أحواض نهريّة ضخمة ولا مجار مائية دائمة ، ولذلك فإن فرص تنمية المياه السطحية محدودة . ورغم أن معظم المجارى المائية تتدفق أكثر من مرة في السنة ، فإن الفيضانات تختلف اختلافا كبيرا من حيث الكم وتقاس مدتها عادة بالساعات لا بالأيام . الا أنه ينبغي بحسب امكانية نشر الفيضانات على نحو ما لتحسين المراعي في المواقع المواتية ، كما أن هناك حاجة الى تقييم تجربة السدود الصغيرة القليلة المقامة لاصطياد مياه الأمطار المحلية . ان تجربة الأشغال الانمائية المماثلة في الصومال ، المتاخمة لجيبوتي من الشرق ، قد توفر بعض التوجيه المفيد . ان حفر خزانات صغيرة لتخزين مياه الأمطار المحلية وبناء سدود أو ضفاف ترابية منخفضة لاعادة تشبيح التربة بالرطوبة الكافية لمحصول ما هي أشغال عامة من النوع الذى يناسب برنامجا للغذاء لقاء العمل لضحايا الجفاف . كما أن حماية المساحات الصغيرة من الضبابات الموجودة ، ومشاريع اعادة الحراثة لتوفير خشب الوقود والخشب الخام ومراعي الماشية تناسب أيضا دعم الغذاء لقاء العمل .

٦١ - ولذلك فمن الواضح أن معظم الري في جيبوتي سيقوم على المياه الجوفية . ومن وجهة نظر مستخدم المياه فإنه يمكن اجراء تمييز مفيد بين المياه الجوفية العميقة والضحلة في جيبوتي . فالمياه الجوفية العميقة تقع على عمق يزيد على ٦٠ مترا وأحيانا يزيد على ١٠٠ متر تحت سطح الأرض .

٦٢ - ان أعمال المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي التفصيلية مطلوبة ان أن هذه الطبقات الصخرية الحاملة للماء لا يمكن استغلالها الا بالحفر العميق بتكاليف عالية . ان جيبوتي هي منطقة نشطة تكتوني كبير وتم ابلاغ البعثة بأن تكاليف حفر الآبار ( بما في ذلك تبطينها ) في هذه الظروف الجيولوجية المعقدة تتراوح عادة ما بين ٧٠٠ دولار و ٩٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للمتر الواحد . وفي ظل هذه الظروف أيضا توجد أحيانا مياه مالحة وحرارية أرضية ، وما يوجد من الطبقات الصخرية الحاملة للمياه العذبة ليس واسع الانتشار . ويمكن بوجه عام التوصل الى استنتاج مفاده أنه بينما يمكن أن يكون هناك مبرر لتنمية المياه الجوفية العميقة للامدادات المحلية ، فإن استخدام هذه المياه في الزراعة على نطاق واسع سيثير صعوبات كبيرة .

٦٣ - وفي جيبوتي ، يقصد بالمياه الجوفية الضحلة الماء الذى يتم العثور عليه عادة على مسافة تتراوح بين ٥ أمتار و ١٠ أمتار تحت مستوى الأرض في بعض السهول الغرينية وعلى ضفاف قنوات المجارى المائية الموسمية . وهذا الماء عادة ذو نوعية جيدة ويعاد شحنه بالتدفقات الفيضانية للمجارى المائية . وعادة ما يستغل هذا الماء بالحفر اليدوى لآبار عريضة القطر بالاستعانة بقوة رفع بشرية أو حيوانية لتوفير المياه للمنازل أو لرى الحدائق الصغيرة . وهذه الأساليب البسيطة لرفع المياه بطيئة . وعادة ما يتم تخزين المياه في صهريج تبلغ سعته المعتادة حوالي ١٥ مترا مكعبا ،

ثم يتم تصريفها من خلال قنوات صغيرة مقامة بعناية لرى أحواض الخضروات والمحاصيل الأخرى العالية القيمة . وحيث أن قدرة هذه الطبقات الصخرية الضحلة الحاملة للماء تكون صغيرة في العادة ، فإن هذا الأسلوب في رفع المياه والرى مناسب تماما لهذه الظروف ويحوي الطبقات الحاملة للمياه من الاستغلال الزائد . الا أن الحالة تغيرت مع مقدم المضخة التي يديرها محرك . وتستخدم الآن مضخات ذات قدرة مفرطة مما أدى الى الإفراط في استغلال الطبقات الحاملة للمياه ، وتسحب في المناطق الساحلية مياه البحر مما يجعل المياه ملحية في الطبقة الحاملة لها . وهذا أمر شديد الوضوح في حدائق أمبولي المتاخمة لمدينة جيبوتي .

٦٤ - وحيثما يقوم الرى على المياه الجوفية العميقة ، التي تكون مكلفة نتيجة لذلك ، والتي يتم الحصول عليها بوسائل الحفر الحديثة المتطورة ويحتاج ضخها الى وقود مستورد ، تحتاج ممارسات الرى أيضا الى الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتحقيق أقصى قدر من الفوائد من هذه المياه العالية التكلفة . ان تكنولوجيا الرى بالاقتماد على المياه ، عن طريق استخدام شبكات التوزيع بالمواسير والرى بالقطارات والرشاشات بأنواعها أصبحت معروفة تماما الآن . وتصمم هذه الشبكات وفقا لنوع المحصول والتربة والمناخ ، واحتياجات المحصول من المياه . وتظهر التجربة أن هذه الوسائل الحديثة ، عند مقارنتها برى الحياض التقليدي ، تستطيع أن تقلل الى النصف استهلاك كل وحدة من الأرض من المياه وأن تضاعف غلة المحصول . وتوصي البعثة باجراء تقييم زراعي - اقتصادي دقيق لتجربة الرى القائم على المياه الجوفية العميقة ( ولا سيما في مولود ) حتى الآن ، واجراء دراسة استقصائية لأنسب وسائل الرى التي ينبغي تكيفها في الاستحداثات المقبلة ، فضلا عن تحليل التكلفة والفائدة . ولا حظت البعثة أن برمجة الأولوية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي كانت قد قدمت توصية مماثلة في أوائل ١٩٨٠ ، لكن من الواضح أنه لم تحدث متابعة لها . وعلى أساس تقييم من هذا النوع ، ودراسات استقصائية لموارد التربة والمياه بمناطق مناسبة ، يمكن اعداد توصيات لمشاريع نموذجية وللتدريب .

٦٥ - ان امكانات وسائل الرى التقليدية من الآبار الضحلة هي امكانات محدودة بالمقارنة بموارد المياه الجوفية العميقة . الا أن تكاليفها منخفضة ، وتقنياتها بسيطة ، وشبكاتها معمرة بدرجة أكبر ، ( تحتاج مصبوبات ثقب الحفر العميقة الى تجديد كل ١٥ الى ٢٥ سنة ، حسب نوعية المياه ، كما أن أجهزة الرى بالقطارات والرشاشات . الخ تحتاج الى استبدال متكرر ) . ويمكن تحقيق زيادة كبيرة في غلة المحاصيل بأساليب بسيطة نسبيا منها التقاوى المحسنة ، واستخدام الأسمدة ومبيدات الآفات ، واحكام الرقابة على نسبة رطوبة التربة ، واستخدام الصرف عند الضرورة ، والاستخدام المحكوم للمضخات الصغيرة التي تعمل بالمحرك أو بطاقة الرياح أو الطاقة الشمسية . فضلا عن ذلك فان هذه الوسائل التقليدية تعتمد على كثافة الأيدي العاملة ويمكنها أن تجارى رغبة الحكومة في توطین ضحايا الجفاف الى أكبر حد ممكن . ويمكن تصور قيام مزارع متكاملة في مناطق مناسبة ، تعتمد على تربية الماشية واقامة البساتين وتوريد منتجاتها للأسواق . لذلك توصي البعثة بمد نطاق الدراسة الاستقصائية الزراعية - الاقتصادية للرى بالمياه الجوفية العميقة لتشمل الرى التقليدي بالمياه الجوفية الضحلة وامكانية تدميته .

٦٦ - وهناك شكلان آخران من أشكال الري يستحقان الاهتمام أيضا . أولهما يتمثل في استخدام صيبات شبكة مجارى مدينة جيبوتي . ويحتاج هذا النوع من الري الى تحكم دقيق في نوعية المياه ، لكنه يمارس في مناطق كثيرة يشح فيها الماء في العالم ، ومن المفهوم أن هناك دراسة معدة في هذا الشأن في جيبوتي . أما الشكل الآخر للرى الذى يستحق الاهتمام فهو الرى " الطبيعي " حيث تستمد زراعات الأشجار ما تحتاج اليه من المياه من المياه الجوفية الضحلة مباشرة . وهذه الطريقة تناسب محاصيل الأشجار التي تحتل المطوحة في المناطق الساحلية ، وعلى جانبي بعض قنوات المجارى المائية الموسمية .

٦٧ - وتحتاج كل أشكال الري تقريبا الى تنمية مكثفة للأرض والماء . وفي حين أبلغت البعثة بعدم وجود نقص في التربة الجيدة الصالحة للرى ، فان المناطق التي تجمع ما بين التربة المناسبة والمياه المناسبة محدودة ، كما أن قيمة هذه المساحات من الارض وامدادات المياه عالية . وتؤمن البعثة بضرورة ايلاء اهتمام الى تأمين حقوق عادلة لملكية الأرض والمياه قبل أن تنجم مشاكل خطيرة .

٦٨ - ومن المؤكد أن هناك حاجة الى بعض الحقائق النموذجية والارشادية التي يمكن أن يقوم عليها التدريب . وقد لاحظت البعثة الحالة السيئة للحدائق الموجودة في أمبولي في الوقت الحاضر ، وترى أن وزارة الزراعة لا تحتاج الى البحث عن أكثر من هذه المنطقة لاعداد أرض تدريبية ممتازة ترد الاعتبار للرى التقليدى على نطاق صغير ، بما في ذلك توفير أنماط محسنة للمحاصيل ، والتحكم في المياه وفي استخدامها ، ونظام الصرف ، واستخدام الأسمدة ومبيدات الآفات .

### ٣ - مصادد الاسماك

٦٩ - منذ وقت طويل يجرى صيد الأسماك على طول ساحل جيبوتي على نطاق محلي صغير باستخدام الزوارق المصنوعة من جذوع الاشجار . وتستخدم حصيد صيد الأسماك للاستهلاك المحلي ، ولا توجد تجارة هامة للأسماك مع الاسواق الداخلية أو اسواق التصدير . وفي الوقت الحاضر تقدر حصيد حوالي ١٣٠ من صيادى الأسماك بنحو ٣٥ طنا في السنة ، وتقوم تقديرات الكميات المحلية من المياه عشرة اضعاف المستوى الحالي ، كما تولي الحكومة أولوية عالية الى تنمية مصادد الأسماك بوصفها المصدر الرئيسي للمبروتين في بلد يعاني من عجز شديد في الغذاء ( يبلغ سعر التجزئة للحم ٦٨٠ دولار للكيلو ، وللسمك ١٧٠ دولار للكيلو في المتوسط ) وبوصفها احدى الوسائل الممكنة لتوطين بعض ضحايا الجفاف الذين فقدوا وسيلتهم في العيش كزراعة رمل . وقد انشئت في جيبوتي في الشهور الأخيرة جمعية تعاونية لصيد السمك ، وقد وردت ، من خلال المعونة الثنائية الفرنسية ومن وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ومن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومن غير ذلك من المانحين ، مساعدة في انشاء منافذ للتسويق في مدينة جيبوتي وعدة مراكز داخلية ، وفي توفير معدات صيد الأسماك ، والمحركات المنفصلة للقوارب وخدمة لاصلاح المحركات ، وماكينات لصنع الثلج ، وأوعية معزولة حراريا لحفظ الأسماك ، ومخازن مبردة الخ . ويتزايد محصول الصيد الذي تشرف عليه الجمعية التعاونية زيادة ملحوظة . ويزيد الطلب حتى الآن على المحروض في المدينة ، لكن تغلغل تسويق السمك في داخل البلد سوف يتطلب بعض التغييرات في العادات الغذائية . لذلك يوصي المستشارون في شؤون مصادد الأسماك بأن يكون التوسع في هذه المناطق تدريجيا وليس مفاجئا . اما المخاطر التي تصاحب دخول اي سوق جديدة فير محدودة فقليلة جدا في الواقع بفضل استعداد الوكالات التي توفر الغذاء للاجئين وضحايا الجفاف لقبول الأسماك المحلية كجزء من الغذاء المقدم .

٧٠ - تتضمن المشاريع الجاهزة أو المقترحة محاولات للصيد بقوارب اكبر حجما ، وتحقيق مستوى افضل من النقل والتفريغ والتسويق ، وتقديم المساعدة لمصادد الأسماك المحلية في المدن والقرى الساحلية الأخرى . وقد يحدث توسع في سوق التصدير ، ولكن الهبة توصي بتدعيم النجاسح المتواضع المحرز حتى الآن خطوة خطوة قبل الشروع في مشروعات طموحة واسعة النطاق . ولتحقيق هذا الغرض ، يوصى بالاستعانة بخبير استشاري ليسانس في صياغة سياسة وخطة تنمية متوسطة الأجل لمصادد الأسماك ، وسوف تحتاج هذه الخطة الى توفير ما يلزم للتدريب على الصيد الحرفي والادارة التعاونية ، وكذلك اجراء دراسة جدوى عن جعل ضحايا الجفاف الرحل يستقرون في ممارسة صيد السمك . ولقد تتكشف تجربة الصومال المجاورة في انشاء مستوطنات حول مصادد الأسماك عن كونها تجربة قيمة .

## التوصيات

٧١ - لا يمكن توقع حدوث معجزات من القطاع الفرعي للثروة الحيوانية بالنظر الى هذه الهيئة القاسية ، لكن يمكن القيام بتحسينات ايجابية . وهذه عملية طويلة الأجل ، ينهضي القيام بها بطريقة منتظمة ومتكاملة . وسوف تكون شمة حاجة للمساعدة في مسح اراضي الرعي ، وتحسين المراعي ، وفي خدمات البيطرة والصحة الحيوانية ، واحتياطي العلف ، وذبح الماشية ، ومرافق التسويق ، والصناعات الحيوانية الصغيرة مثل تجهيز الألبان والجبن ، والدبافة . ولن يكون من الممكن تحقيق هذه التطورات دون تدريب الجيهوريين ، وتوصي الهيئة ببرنامج تدريجي يجمع بين تطوير التدريب والبيان العملي . ومن الضروري ان يكون هناك تكامل بين مدى هذه التطورات ومراحلها وبين غيرها من أنشطة الحكومة ، مثل تطوير مواقع المياه ، والزراعة المعتمدة على الري ، والصناعات الحرفية . وينهضي ان يكون هذا التخطيط والتنسيق الواجب الرئيسي لكبار المسؤولين في الاقتصاد الزراعي وخبراء الثروة الحيوانية في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الذين اضطلعوا مؤخرا بمهامهم في وزارة الزراعة . وقد تكون شمة حاجة الى مساعدة في بعض الميادين المتخصصة من حين الى آخر ، ويمكن توفير هذه المساعدة من خلال الهيئات الاستشارية .

٧٢ - ان تطوير الري بالوسائل المكثفة سواء منها الحديثة التي ترتفع مدخلاتها ومخرجاتها معا ، أو التقليدية التي تعتمد على كثافة العمل ، يعطي مجالا لزيادة الانتاج القومي للضاد ولتوطين ضحايا بعض ضحايا الجفاف . ولكن الماء قليل وتكاليف التنمية مرتفعة . وازاء ذلك توي البعثات بايجاد التكامل بين مشاريع التنمية الزراعية ، التي يجري اقتراحها وتمويلها في الوقت الحالي جزاء جزاء ، بحيث تشكل خطة منهجية للتنمية الزراعية . وتقتح البعثات ان تكون الخطوة الاولى هي اجراء تقييم زراعي - اقتصادي للبيانات المحدودة المتاحة ولتجربة الزراعة الحديثة والتقليدية التي تمارس في البلد حتى الآن ، على ان يعقبها تقديم تقرير الى الحكومة عن التنمية في الأجلين المتوسط والطويل ، بما في ذلك ما ينتظر من تكاليف وفوائد من النواحي المالية والاقتصادية والاجتماعية (على سبيل المثال توطين ضحايا الجفاف) . وعلى ذلك ينهضي الاستمرار في تقديم المساعدة للحكومة في عمليات تقييم الخيارات ، واتخاذ القرارات ، وجمع مزيد من البيانات والتخطيط الانمائي .

٧٣ - ونظرا لندرة الماء وتكاليفه ، فان تطوير الري يجب ان يقوم على مهاد تحقيق اقصى غلة من ادنى استخدام للمياه . ولا بد ان تتاح لجيهورتي الخبرة الكبيرة المكتسبة في العالم بأسره ، هنا على هذه المهاد ، في مجال الري في المناطق القاحلة ، وذلك أولا في مناطق رائدة تجمع بين البحوث التطبيقية والبيان العملي والتدريب . ومن الأمثلة الطيبة على مشاكل هذا النوع من الري ، حدائق امهولي المروية الواقعة قرب مدينة جيهورتي ، وانا ما نشطت الحكومة في اغتنام هذه الفرصة في حل تلك المشاكل فانها سوف تقدم للمجتمع الدولي دليلا دامغا على عزمها على تعهده موارد ها

الذاتية تعبئة كاملة تحقيقا للرى الفعّال ، وسوف يكون الحد من الاسراف في ضخ الماء واحدا من التدابير العلاجية الضرورية ، وسوف يحتاج الى قرارات تتخذها الحكومة في مسألة ملكية الارض وموارد الماء والتحكّم في تطويرها . وربما احتاجت هذه الميادين الى المساعدة في وضع السياسة والتشريع .

٧٤ - ولقد اعجبت البعثة بالتقدم المحرز مؤخرا في تطوير السماكة الحرفية ، وكما هو الحال في زراعة المحاصيل ، فان الحكومة تشعر بحاجة ملحة الى التصرف بسرعة ، وهناك مساعدة ثنائية ودولية ترد أو تعرض فيما يتعلق بعدد متنوع من المشاريع . وتوجد في هذا القطاع الفرعي حاجة مماثلة الى جمع المعلومات ، وصنع السياسة وتخطيطها بطريقة منتظمة . ولذا ، توصي البعثة بالتماس المساعدة من اجل تحديد الخيارات ومساعدة الحكومة في التخطيط واعداد المشاريع وتنسيقها . ويحتاج استيعاب بعض ضحايا الجفاف في القطاع الفرعي لمصادر الأسماك الى دراسة متأنية بصفة خاصة ودون ابطاء ، ومن المناسب اتباع نهج اقليمي فيه من خلال تبادل المعلومات والخبرة .

#### دال - موارد المياه

##### ١ - الحالة الحاضرة

٧٥ - لقد ساهمت العوامل التالية في جعل الماء مطلبا بالغ الندرة والقيمة في جيبوتي . قلّة الأمطار ؛ والانتشار الواسع لطبقات من صخرية الهالزت غير حاملة للماء ؛ وارتفاع ملوحة المياه الجوفية في كثير من المواقع . اضافة الى ذلك انعدام نزول الأمطار تقريبا في السنتين الماضيتين مما سبب معاناة بين الهدو وفقدان كثير من حيواناتهم .

٧٦ - كانت بعثة الطوارئ السابقة قد اوصت باتخاذ بعض التدابير لتحقيق زيادة فورية في امدادات المياه لمعسكرات المنكوبين بالجفاف ، لكن ما تحقق منذ ذلك الحين قليل . وفي الوقت الحالي يعتمد السكان الرحل والمقيمون في المخيمات اعتمادا كبيرا على الآبار السطحية التي توجد في سفوح الوديان الجافة . ولم تحفر غير عشر حفر باستخدام المثقب في مواقع مناسبة ، وهي تمتد بعض التجمعات بالمياه وتساعد ، الى مدى محدود للغاية ، زراعة المحاصيل الافقية كما هي الحال في مولود .

٧٧ - ويوفر المانحون الخارجيون المساعدة في تنمية موارد الماء . وهناك مشروع للمساعدة التقنية تدعمه جمهورية المانيا الاتحادية له شقان : ( أ ) مسح هيدروجيولوجي للمياه الجوفية يشمل البلد بأسره والمناطق الريفية بصفة خاصة و ( ب ) تقديم مساعدة لادارة الهندسة الريفية في البلد في مجال استغلال المياه الجوفية . وتقوم وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بتنفيذ مشروع

متكامل لتحليل التربة والماء يكمل مشروع جمهورية ألمانيا الاتحادية . وكلا المشروعين مقدر لهما الانتهاء في ١٩٨٢ . فضلا عن ذلك ، تعمل كل من المملكة العربية السعودية والاتحاد الاقتصادي الاوروبي واليونيسيف على توفير الماء الى المجتمعات الريفية .

## ٢ - الخطة متوسطة الأجل والطويلة الأجل

٧٨ - لا يعترف غير القليل عن موارد الماء ووجودها وصلاحيتها للاستغلال ، لذلك لم يكن من الممكن صياغة مشاريع محددة تعتمد على استخدام مصادر المياه الجوفية استخداما كافيا ومأمونا . ولكن هناك عددا من التدابير التي اتفق على الشروع في اتخاذها على الفور هي :

( أ ) اشباع حاجات ضحايا الجفاف على أساس دائم ، وضرورة توفير آبار ضحلة كبيرة القطر في سفوح الوديان المتاخمة للمخيمات . وينبغي اشراك ساكني المخيمات في حفر هذه الآبار وتطعيمها واستخراج المياه منها ؛

( ب ) الحفر بالمشعب ، الذي يجري حاليا لتوفير الماء للجماعات فحسب ، لا بد ان يتم في مواقع تثبت امكاناتها الهيدروجيولوجية . وينبغي استخدام الحفارات الثلاثة المتاحة كلما امكن في الحفر الاستكشافي ، حيث ان الحفر العشوائي بالمشعب باهظ التكاليف ، ويستهلك كثيرا من الوقت ، وقد يؤدي الى نتائج لا يمكن الركون اليها .

٧٩ - وهناك تدابير هامة اخرى توصي البعثة ايضا بمواصلتها أو الهدء فيها ، كلما توفرت المساعدة . ولكن مثل هذه الأنشطة تحتاج الى التنفيذ بواسطة دعم خارجي وذلك بسبب الافتقار محليا الى الموظفين المؤهلين والأموال . ولا بد من القيام بدراسات استقصائية منتظمة ، هيدروجيولوجية وهيدرولوجية ، لجميع الوديان الرئيسية والمجاري المائية الصغيرة . وهذه المجاري المائية الموسمية هي المناطق التي تعد امكاناتها المائية اعلى ما تكون سواء على السطح أو من حيث المياه الجوفية القريبة من السطح ، والتي يمكن الاعتماد عليها في الكثير من مشاريع السرى الصغيرة ، وذلك بهناء السدود السطحية أو تحت السطحية والآبار المفتوحة ذات الأقطار الكبيرة . وعلاوة على ذلك ، ينبغي الاستمرار في الاستكشاف من أجل تقييم كميات المياه الجوفية العميقة المستقرة في طبقات البازلت ، مع التركيز على نوعية الماء والجوانب الاقتصادية المتعلقة باستخدام هذه الطبقات العميقة الحاملة للمياه . ويمكن تحسين ادارة الهندسة الريفية للهدء ، التي تعالج شؤون توفير المياه للريف ، عن طريق ( أ ) التدريب والتعليم المطلوبين للموظفين على جميع المستويات ؛ ( ب ) توفير الآلات ، والمعدات ، وقطع الغيار ، ومركبات النقل ؛ ( ج ) الدعم الاستشاري من خارج الوطن الى ان يتمكن الموظفون المحليون من الاعتماد على انفسهم ؛ واخيرا ( د ) جمع كل المعلومات الهيدروجيولوجية والهيدروجيولوجية وتخزينها في وحدة خاصة في ادارة الهندسة الريفية .



## ٥١ - النقل

### ١ - الهيكل الأساسي للطرق

- ٨٠ - تتألف شبكة الطرق في الوقت الحالي من ٨٠٥ كيلو مترات من الطرق القومية منها ٢٤٧ كيلو مترا مكسوة بالقار ، و ٣٢ كيلو مترا من الحصا " المحسنة " والباقي عبارة عن طرق ترابية ، فضلا عن ٢٠٠٠ كيلو متر من الطرق الفرعية التي تقع تحت سلطة المناطق الخمس . ويعتبر ثلث هذه الطرق الفرعية في حالة مرضية . ولقد كانت ميزانية الصيانة في المناطق غير كافية الى حد بعيد على مدى السنوات الماضية ، ولا يوجد غير ٢٠٠ ١ من العمال غير المهرة ، الذين يستخدمون تقنيات بسيطة تعتمد على كثافة العمل ، ولا يوفرون سوى حد ادنى من الصيانة .
- ٨١ - وبعض معسكرات المشردين ( المنكوبين ) يمكن الوصول اليها مباشرة بالطرق القومية المكسوة بالقار ، خصوصا الطريق الرئيسي الذي يربط بين جيبوتي وديخيل وغالافي على الحدود مع اثيوبيا . اما المخيمات الأخرى فتخدمها الطرق الفرعية ( " الدروب " ) المنشأة في الاراضي الجبلية الوعرة والتي يبلغ مجموعها ٣٦٠ كيلو مترا . ولكي يتسنى مساعدة الحكومة على تحسين وصيانة هذه الطرق الفرعية ، التي تعتبر شرايين الحياة بالنسبة للمخيمات ، توصي البعثة بمساعدة من خلال مشروع " الغذاء " لقاء العمل " التابع لبرنامج الأغذية العالمي .

### ٢ - اسطول النقل

- ٨٢ - يقدر رصيد المركبات التابع للقطاع الخاص بحوالي ٤٢٠ حافلة ، ٥٥٠ سيارة اجرة ، و ٣٨٠ شاحنة و ٨٠٠٠ سيارة خاصة . والنقل مرتفع التكاليف كما ان اصحاب الشاحنات يرفضون نقل السلع الى بعض المخيمات نظرا للحالة السيئة للطرق الموصلة اليها . وتملك شركة ONARS اسطولها الخاص المؤلف من ١ شاحنة لنقل الغذاء والمواد الأخرى من المخازن الموجودة في جيبوتي الى مخيمات اللاجئين والمشردين . ومن المنتظر قريبا وصول شاحنة اخرى تبرعت بها اليابان . ولا فني عن شاحنتين اخريين على الأقل لضمان سهولة وصول المواد الغذائية الى المخيمات واختصار التأخيرات التي كثيرا ما تؤثر على تسليم المواد الى المخيمات ، والبعثة تؤيد هذا الطلب .

### ٣ - التخزين

- ٨٣ - يجري بناء مخزين في جيبوتي بواسطة اموال تقدمها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهناك التنمية الاسلامي . وعلى الرغم من ان هذين المخزين سوف يحسنان من القدرة على تخزين الاغذية والمواد الاخرى التي يحتاجها المنكوبون واللاجئون ، فان سعة التخزين المتاحة لن تفي مع ذلك بالمتطلبات ، مما يؤدي الى صعوبات حادة بالنسبة لسلطات الميناء . ذلك ان الاغذية المتسرع بها تظل احيانا لمدة شهر في المخازن المملوكة للميناء ، فتعوق بذلك الانشطة التجارية مما قد يؤدي الى خسائر . لذلك توصي البعثة بسعة تخزينية اضافية مقدارها ١٠٠٠ طن خارج الميناء .

## واو - الأرصاد الجوية والهيدرولوجيا التشغيلية

## ١ - طبيعة المشكلة

٨٤ - ان الموارد المناخية والمائية لجمهورية جيبوتي متواضعة جدا ، باستثناء ضوء الشمس والحرارة والرياح والرطوبة النسبية . وتتراوح عادة كميات سقوط الأمطار سنويا ، التي تتميز بعدم انتظام ملحوظ ، بين ٥٠ مم في شمال البلد و ٣٠٠ مم في الوسط والداخل ، ويبلغ متوسطها ٢٠٠ مم فقط في الركن الجنوبي الغربي بالقرب من الحدود الصومالية والأثيوبية . وعلى النقيض من ذلك ، يتراوح متوسط درجات الحرارة اليومية بين ٣٠ و ٣٥ درجة مئوية في السهول وترتفع إلى ٦٠ درجة مئوية خلال الفصل الحار (أيار/مايو - أيلول/سبتمبر) . وتمر بكل أجزاء البلد رياح قوية وجافة وساخنة تسبب بخرها اجماليا ممكنا يقدر بحوالي ٣ أمتار سنويا . والموارد المائية محدودة ، كما هو وارد في الفرع الخامس - دال أعلاه .

٨٥ - وزادت الأحوال سوءا في السنين الأخيرة ، رغم أن عام ١٩٨١ قد أتى ببعض التحسن . وعلى سبيل المثال ، نجد أن مدينة جيبوتي ، حيث يبلغ المعدل السنوي لسقوط الأمطار حوالي ١٤٠ مم ، استقبلت خلال سنوات الفترة من ١٩٧٦ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ١٥٤ مم و ٢٢٣ مم و ١٤٢ مم و ١٥٦ مم و ١٤٩ مم و ٢٢٣ مم ، على التوالي .

٨٦ - فالمشكلة اذن في جمهورية جيبوتي ، من ناحية المناخ ، هي مشكلة قحولة ، وقد تفاقمت في بعض السنوات مثل ١٩٧٩ و ١٩٨١ نتيجة تعرضها مرارا للجفاف بمعدلات متباينة في تردداتها وفي شدتها وفي مدتها . وتشعر البعثة بوجود حاجة واضحة الى الأنشطة التالية في جيبوتي ، حيث أن أقل نقص في سقوط الأمطار أو تأخرها يتضمن آثارا ملفتة للنظر : ( أ ) تجميع مستمر لبيانات الطقس والمناخ ، والبيانات الهيدرولوجية على أن يجري ذلك في عدة محطات تشمل جميع مناطق البلد ؛ ( ب ) حفظ البيانات المجمعة وتجهيزها والاستمرار في دراستها بما في ذلك اعداد انذارات بأحوال الجفاف ؛ ( ج ) انشاء جهاز حكومي يسمح بالنشر المنظم والسريع ، من خلال ادارة مختصة ، للبيانات المناخية والهيدرولوجية وانذارات الجفاف ، وكذلك باستخدام البيانات المتاحة من قبل جميع الهيئات الحكومية المختصة ؛ ( د ) استعمال أوسع للبيانات المناخية والهيدرولوجية والمعلومات ونتائج دراسات السلطات المسؤولة عن تقدير وتخطيط وتنفيذ وتقييم مشروعات التنمية وخاصة تلك المتعلقة بالزراعة وتنمية الموارد المائية وادارة المراعي واستخدام الأرض .

## ٢ - الوضع الحالي

٨٧ - وقد نفذت النشاطات المتعلقة بتجميع البيانات وتجهيزها ونشرها من قبل دائرة جيبوتي للأرصاد الجوية في الفترة من ١٩٠١ إلى ١٩٧٧ ، وتوجد بيانات ممتازة عن تلك الفترة . ولسوء

الحظ ، أغلقت ، منذ عام ١٩٧٧ ، ١٦ محطة من المحطات الـ ١٨ الأصلية ، لأسباب مختلفة منها نقص المعدات والموظفين . وتوجد الآن محطتان عاملتان فقط وكلتاهما في مدينة جيبوتي . وقد تضائلت دائرة الأرصاد الجوية القومية التي حلت محل دائرة جيبوتي للأرصاد الجوية في عام ١٩٧٧ ، بعد تجريدتها من كل مرافقها تقريبا حتى من مبنائها وفصلها عن مكتب الأرصاد الجوية الرئيسي بمطار جيبوتي ، وأصبحت لا تضم إلا موظفا واحدا عمله الرئيسي إدارة المحطة المناخية داخل المدينة والتي لم يعد مقرها مناسباً لها . ويقدم مكتب الأرصاد الجوية الرئيسي في المطار خدماته للطيران بصفة أساسية ، ومستواه حسن في المعدات والموظفين رغم انخفاض عدد المواطنين بين الموظفين الفنيين حتى في هذا المكان .

٨٨ - وقد نشأ عن ذلك مستوى منخفض للغاية من الدعم المقدم في ميدان الأرصاد الجوية - للأنشطة الخارجة عن نطاق الطيران ، وبخاصة تنمية الموارد المائية والزراعة والماشية وإدارة المراعي واستخدام الأرض والنشاطات الأخرى المتعلقة بتخفيف آثار الجفاف . على أن السلطات المسؤولة عن هذه القطاعات على وعي كامل بقيمة بيانات الأرصاد الجوية ومعلوماتها وهي تواقّة للحصول عليها واستخدامها إلى درجة أن " دائرة الهندسة الريفية " التابعة لوزارة الزراعة قد أنشأت محطات خاصة بها للقياسات المائية والمناخية . ويجرى تجهيز البيانات وتخزينها داخل الدائرة التي تعتبر أنه ما زال هناك حاجة ماسة إلى محطات أكثر .

### ٣ - الجوانب الإقليمية

٨٩ - وأحيطت البعثة علماً بأنه جرت مناقشة عدة مشروعات تابعة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية تهدف إلى تقديم الدعم الإقليمي للبلدان المنكوبة بالجفاف في أفريقيا الشرقية والجنوبية ، بما في ذلك جيبوتي ، أثناء الاجتماع المشترك بين الوكالات المنعقد في أديس أبابا في نيسان / أبريل ١٩٨١ اعداد البرنامج الإقليمي لأفريقيا للفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٦ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . والمناقشات مستمرة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بخصوص ما يمكن أن يتوفر من أموال لبعض المشروعات المقترحة أو كلها .

### التوصيات

٩٠ - بالنظر لما سبق توصي البعثة بما يلي :

( أ ) ينبغي القيام بدراسة منتظمة عن حدوث الجفاف وشدته ومداه وتكرار حدوثه في جيبوتي بصفة مستمرة ؛

( ب ) ينبغي تحسين التعاون في الحال ، على مستوى العمل ، بين مكتب الأرصاد الجوية الرئيسي في المطار ودائرة الهندسة الريفية ودائرة الزراعة من جانب ، ودائرة الأرصاد الجوية القومية من جانب آخر ؛

- (ج) ينبغي أن تنظر الحكومة ، في الحال أيضا ، في القيام بتعزيز مصلحة الأرصاد الجوية القومية بصورة متواضعة وخاصة فيما يتعلق بالموظفين . على أن يكون الهدف هو تسهيل تجهيز البيانات المناخية التي لا تزال ترد من محطة المطار ؛
- (د) ينبغي أن تنظر الحكومة ، في العام أو العامين القادمين ، في توجيه طلب رسمي ، الى المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أو الى المتبرعين في اطار المعونة الثنائية ، لبعثة استشارية تتألف من خبير أرصاد جوية زراعية وخبير هيدرولوجيا وأن تكون لها الصلاحيات الآتية ؛
- ' ١ ' تحديد الحاجة الى مساندة الأرصاد الجوية للنشاطات المتأثرة بالجفاف ، وتعيين الخدمات المطلوبة بالتفصيل وذلك بالتعاون مع كل الوكالات المعنية ( وخاصة دائرة الأرصاد الجوية القومية ودائرة الهندسة الريفية ودائرة الزراعة ) ؛
- ' ٢ ' اعداد برنامج الأنشطة لتقديم الخدمات الضرورية ، بما في ذلك اعادة تصميم الشبكة ؛ والحصول على المعدات وتركيبها ؛ والتفتيش على المحطات ؛ وتدريب الموظفين ؛ وتجهيز البيانات والمعلومات المتعلقة بالجفاف وتقديمها ونشرها ؛
- ' ٣ ' دراسة الحاجة الى تقوية واعادة تشكيل دائرة الأرصاد الجوية القومية لتمكينها من تنفيذ البرنامج وذلك مع السلطات المختصة ؛
- ' ٤ ' صياغة الوثائق الضرورية للمشروعات ؛
- (هـ) ينبغي أن تنظر الحكومة ، على المدى البعيد ، في فرصة انشاء دائرة موحدة للأرصاد الجوية القومية ؛
- (و) ينبغي أن تنظر الحكومة في دعم المشروعات الاقليمية المذكورة في الفقرة ٨٩ أعلاه ، والمساهمة فيها كلما كان ذلك مناسباً .

#### زاي - الجفاف والتصحر

٩١ - صرحت الحكومة في مذكرة أصدرتها بعنوان " مذكرة عن الجفاف في جمهورية جيبوتي " أن الجفاف يحدث مرة واحدة كل عشر سنوات تقريبا في جيبوتي . وفيما يتبقى من الزمن ، يندر أن ينأى شبح الجفاف بعيدا ، نظرا للمناخ الشديد الحرارة والجاف للغاية ولسقوط الأمطار غير المنتظم . ومما يثبت قدرة المواطن الجيبوتي على الاحتمال مرونته في مواجهة نقص المياه المزمّن تقريبا والنقص المتكرر للمطر . ويحدث أحيانا أن يتجاوز هذا النقص مقدرة السكان الريفيين وقطعانهم على مواجهة الموقف ، وهنا توجد حالة جفاف .

٩٢ - والميزان الايكولوجي في جيبوتي غير ثابت منذ البداية ، وتتفاقم حالته نتيجة الجفاف وفقد الكثير من غطاء جيبوتي الأرضي المتناهي الضآلة . وتصيح الأرض شديدة التعرض لعطيات التصحر . ويرجع التصحر في جيبوتي ، الى حد كبير ، لأسباب من صنع الطبيعة أكثر منها لأسباب

من صنع الانسان ، بخلاف معظم البلدان . وتتمثل في العواصف الريحية التي تكتسح التربة السطحية ، وبصفة أكبر في الامطار الجارفة التي تزيل سطح التربة وتترك آثار افسادها عبر الريف ، الأسباب الرئيسية للتناقص الخطير في القدرة الانتاجية المتواضعة للأرض . وهكذا فان أى برنامج لتخفيف الآثار السلبية للجفاف ينبغي أن يهتم أيضا بالاحتمال الخطير المتعلق بالتصحر وباخراج أجزاء كبيرة من الأرض من عملية الانتاج لمدة طويلة .

٩٣ - ولا يوجد لدى حكومة جيبوتي مثل هذا البرنامج ، وينبغي عليها صياغة سياسة متكاملة وبرنامج متكامل لمعالجة الجفاف ومقاومة زحف الصحراء وذلك في اطار نشاطاتها الانمائية ، رغم القيود الحادة المتعلقة بمواردها . وتحتوى الخطط المتواضعة لدى الحكومة لتنمية الزراعة والمياه والغابات على معالم تخدم هذه الأغراض . وعلى سبيل المثال ، أعدت الحكومة أربعة اقتراحات لمشروعات ارشادية متكاملة في السهول الساحلية في تاجوره وقرب مدينة جيبوتي وفي سهول هانلي وسهول جوياد على التوالي . وهي تقتضي تنمية زراعة الرى على مستوى صغير ومزارع أشجار الوقود . وبالإضافة الى ذلك رسمت أيضا مشروعا للمحافظة على منطقة الاحراج في داي وتوسيعها . وستسير هذه الجهودات الأولية وتوسيعها وتكبيرها في اتجاه زيادة توفر المياه والاكتفاء الذاتي في خضروات البساتين ومصادر الطاقة المتجددة وزيادة علف الماشية والمحافظة على التربة وزيادة المقاومة في وجه التصحر .

٩٤ - وتفكر الحكومة أيضا ، بمساعدة هيئة غير حكومية ، هي هيئة الاغاثة الكاثوليكية ، في مجموعة من مشروعات السدود تحت الأرضية الصغيرة تقام في التربة الغرينية بقيعان الأنهار الجافة والوديان . وتتجاوز هذه المشروعات القدرات المالية للحكومة ، ولذا فان المساعدة الخارجية أمر ضروري .

٩٥ - والمزيد من تنمية المشروعات المذكورة أعلاه ، من خلال مؤسسات سليمة بيئيا ، لا يقدم خطوة متواضعة لزيادة الانتاج المحلي من الأغذية فقط ، بل يزيد أيضا من قدرة البلد على مقاومة التصحر وعلى مواجهة الجفاف وآثاره بفاعلية أكبر .

٩٦ - وتشمل المساعدة المقدمة الى اللاجئين والمشردين في المخيمات اما تقديم الطعام مطهيا في مرافق مركزية قبل التوزيع أو تقديم الوقود اللازم لقيام كل أسرة بالطهو بمفردها . ورغم ذلك ، والى حد كبير ، يجب على الأسرة التي تعيش داخل المخيم البحث عن خشب الوقود في الأماكن المحيطة بالمخيم . ويبدأ هذا التدمير المفرط للغطاء النباتي عملية التصحر . ويجب على كل من الحكومة ، عند تقدير متطلباتها من السلع من أجل مخيمات اللاجئين والأشخاص المشردين ، والهيئات المانحة التي تساهم في الوفاء بتلك المتطلبات ، تقديم كميات من وقود الطهو تكفي لتجنب تدمير الأشجار والشجيرات اللازمة لحفظ الميزان البيئي .

## حاء - الصحة

### ١ - الوضع الحالي

٩٧ - لا تزال استنتاجات البعثة المشتركة بين الوكالات الموفدة في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، وما قدمته فيما بعد من توصيات ، قابلة للتطبيق بصفة عامة ، فقد نُفذ عدد من تلك التوصيات على أساس مخصص كما تطلّبه الظروف . وأنشأت المرافق الصحية في معظم المخيمات ، وساهمت مستشفيات المناطق في تقديم الرعاية الصحية على أساس أكثر انتظاما مما كان عليه الحال في عام ١٩٨٠ . ويجرى استبدال أو استكمال المرافق الأولية المسبقة الصنع والمؤقتة بتركيبات دائمة أكثر كفاءة ، أو يجرى النظر في القيام بذلك .

٩٨ - ولقد وفّت مساعدة الطوارئ الكريمة ، المقدمة من الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والصليب الأحمر وهدية الاغاثة الكاثوليكية ومن كثير غيرها ، بالاحتياجات الصحية الأساسية في مخيمات كل من ضحايا الجفاف واللاجئين . وكان لهذه الاستجابة للأزمة آثار طيبة : فقد انخفض وحدة سوء التغذية الشديد ، ولو أن سوء التغذية وخاصة نقص الفيتامينات لا يزال يثير قلقا كبيرا . ويبعدو أن الحالة الصحية العامة للسكان داخل المخيمات قد استقرت ، على أن الوضع ليس جيد التوثيق لسوء الحظ .

٩٩ - ويجرى حاليا تدريب معاوني الصحة أثناء الخدمة في مخيمات كثيرة ولكن لم توضع بعد مبادئ توجيهية على مستوى البلد ككل لمثل هذا التدريب .

١٠٠ - وتتوافر الآن الأدوية والمعدات الطبية واللقاحات من مصادر مختلفة للمستقبل العاجل ، ولكن لم توضع معايير موحدة في هذا المجال ، ولم يوضع جرد للاحتياجات الحالية أو المقبلة .

١٠١ - وقد ترك أثرا طيبا لدى اللجنة الحافز الكبير والمهارة الفردية الفائقة لدى موظفي الصحة المفتربين ، ولكن اللجنة لاحظت نقص الاشراف والتنسيق من قبل سلطة حكومية مناسبة . وبالإضافة لذلك فإن التغيير الكبير للموظفين على كل المستويات يثير أسئلة خطيرة تتعلق بالكفاءة واستمرار الخدمة .

١٠٢ - توجد بيانات قليلة جدا متعلقة بالصحة في المستوطنات ، ويوجد نقص مطلق في المعلومات النوعية والكمية للمشاكل " الخارجية " للصحة . ونقل ونشر ما قد يكون معروفا ضعيف جدا بين وكالات الحكومة وأيضا بين الحكومة والهيئات التي تقدم المساعدة الخارجية . وتجد البعثة أن من واجبها أن تصرح بأنها وجدت الخدمات الصحية الوطنية العامة ، كما هي مكونة حاليا ، شديدة التمرکز ضعيفة التنسيق . وغالبا ما ترتبط الصعوبات في تنفيذ البرامج الصحية بنقص الخدمات الصحية الأساسية المتكاملة .

١٠٣ - ونوعية تدريب موظفي الصحة مشكوك فيها في الوقت الحالي لأن مدرسة التدريب للمساعدین الطبيين في المستشفى المركزي العام لا تعمل بكامل طاقتها . ومع ذلك فالحكومة على وعي بالمشاكل وقد اتخذت خطوات لمعالجة الموقف .

## التوصيات

٤٠١ - توصي البعثة بقوة أن تنظر الحكومة بصفة عاجلة في وضع سياسة صحية وطنية وأن تخطط لتوفير الخدمات للمؤسسات الصحية الحالية وكذلك لتطويرها التدريجي وتوسيعها في مختلف أنحاء البلد . ومن الواضح امكان تلبية الطلبات غير العادية للخدمات الصحية ، مثل التي وقعت أخيرا ، تلبية كاملة عن طريق الجمع بين الخدمات الوطنية المنتظمة والمساعدة الخارجية الموجهة بعناية ، والتي كانت انسانية في يوم ما ، من خلال المؤسسات الموجودة حاليا وتدعيما لها . وتستحق الأفكار التالية اهتماما خاصا بسبب ثبات فائدتها في أماكن أخرى ومقبوليتها في جيبوتي ؛ ( أ ) ينبغي تنشيط تدريب الممرضات في المستشفى العام ؛ ( ب ) ينبغي القيام باعادة تدريب مرشدي الصحة الريفية وتدريب مرشدين جدد على أساس سياسة وخطة جديدتين ؛ ( ج ) يجب انهاء " حملة التلقيح " تدريجيا مع نهاية فترة الطوارئ الحالية الحرجة ، وابدائها ببرنامج دائم متكامل للتلقيح يقوم على أساس مرافق صحية وطنية . وهذا أيضا ، كما ورد في التوصية أعلاه ، فان هذا أكثر الطرق واقعية من ناحية التكاليف واسهلها من ناحية الادارة من أجل تقديم كل من الخدمات الصحية لسكان الريف والهياكل الأساسية الضرورية لطوارئ الجفاف في المستقبل ؛ ( د ) تعترف حكومة جيبوتي بالضعف والانعزال الشديدين في مرافق رعاية الأمومة والطفل ويجب ، في اطار تعزيزه وتكامل خدمات الصحة الأولية ( بما في ذلك المستوصفات ) ، أن تتلقى هذه المرافق اهتماما خاصا عند النظر في تدريب الموظفين وتحديد مكان تعيينهم ؛ ( هـ ) ولاحظت البعثة أن المساعدة الدولية كانت كبيرة استجابة لنداء الحكومة . ولسوء الحظ نشأ عن هذه المساعدة فيض من الأدوية واللقاحات التي يجب على سلطات الخدمات الصحية الحكومية أن تضع المعايير الموحدة لها . وتوصي البعثة بأن تضع الحكومة المعايير الموحدة لهذه المدخلات الهامة ، كجزء من سياسة صحية وطنية يجب تنميتها ؛ ( و ) يجب أن تضطلع الحكومة بواجب قيادي أكبر في كل من صياغة السياسات والتشغيل ، وخاصة في الرعاية الصحية الأولية ؛ ( ز ) من المفيد من أجل أغراض التخطيط عمل مسح لكل الوكالات غير الحكومية التي تقدم خدمات صحية في جيبوتي لتحديد الالتزامات بالخطط القصيرة والطويلة الأجل . وتبرز أهمية ذلك عندما ندخل في اعتبارنا العاملين الطبيين وعند ما يهمننا توفير الحد الأدنى من التغطية لمنطقة معينة . وترحب البعثة بالتعيين الحديث لمنسق برنامج هيئة الصحة العالمية في جيبوتي ، وتؤيده ، وتوصي بأن يقوم المنسق بدور المستشار للحكومة في كل المبادرات المذكورة أعلاه وكذلك أن يقدم المساعدة للحكومة في مجال التنسيق مع المدخلات غير الحكومية في قطاع الصحة .

سادسا - التعاون الأقليمي : آراء حكومة جيبوتي

١٠٥ - لا تعترض الحكومة على إقامة تدابير للتعاون على أساس اقليمي بين البلدان في المنطقة ، وستولي الموضوع المزيد من الدراسة عند استلام نسخ من تقارير البلدان المختلفة ، التي تضمنها البعثة .

١٠٦ - يحتوى هذا الفصل على آراء الحكومة في التعاون الأقليمي . وفي موضع آخر من التقرير توجد تعليقات البعثة على المسائل التي قد يكون مفيدا اتخاذها موضوعا للعمل المشترك .



تذييل

المشتركون في البعثة المعنية بالجفاف والمشاركة بين الوكالات،  
الموفدة الى جيبوتي

( ٨ - ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ )

السيد جون سوندرز	مساعد الأمين العام رئيس البعثة
السيد ف. و. موم فون مالمينكروت	برنامج الأمم المتحدة الانمائي المقرر
السيد ل. مينارد	مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السودان والساحل وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
السيد محمد جمعة	ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
السيد خالد عدلي	نائب ممثل برنامج الأغذية العالمي ، جيبوتي
السيد هارى و. أندرهيل	منظمة الأغذية والزراعة ، روما
السيد م. دى برويكر	منظمة الصحة العالمية
السيد كلود جوفروى	ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، الأمانة العامة للأمم المتحدة
السيد س. ميبيلي مبونغ	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
السيد أ. ه. ايشاغ	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
السيد د. نجو	اللجنة الاقتصادية لافريقيا
السيد د. روين ريب	مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة

-----